



الموضوع

التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر

دراسة حالة الجزائر

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

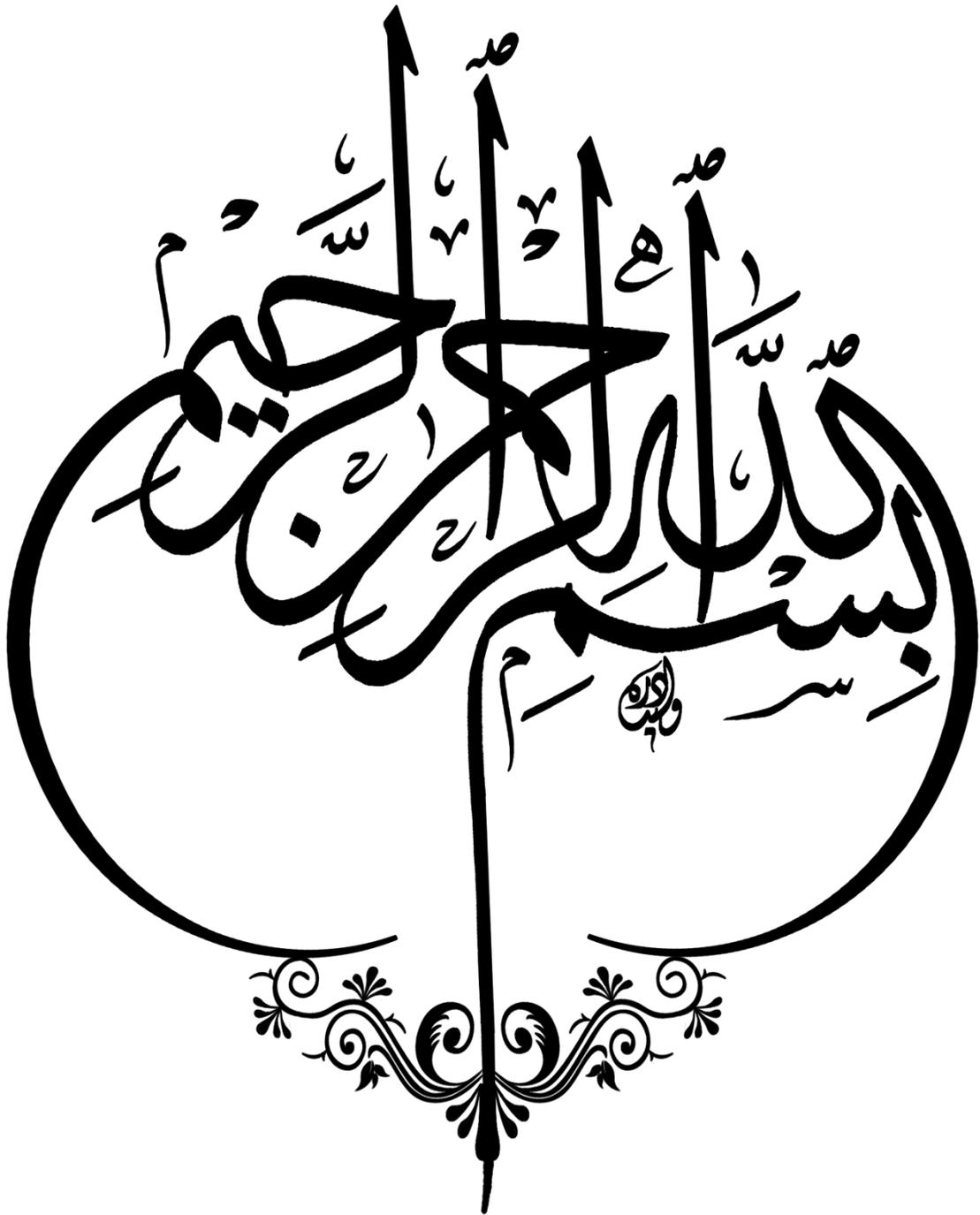
الأستاذة المشرفة:

إعداد الطالب:

- أمال رحمان

- سمير جعفر

السنة الجامعية: 2018-2019



شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ"
صدق لله العظيم.

نحمد لله ونشكره على إعطائه لنا الصبر والإرادة على إتمام هذا العمل المتواضع، وعملا

لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإذا لم تجد ما

تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه".

الشكر كل الشكر لأستاذتنا المشرفة "رحمان أمال"

التي تفضلت علينا بجهدنا ووقتها وأمدتنا بغزير علمها وصادق توجيهاتها ونصحها.

والى كل أساتذتنا الأفاضل.

وشكر خالص لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

والى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم

جزآهم الله خيرا

إلى كل من ساعدنا من زملاء في هذا العمل المتواضع

ولو بالكلمة الطيبة

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل

جعفر سمير

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

إلى خير الأنام، الحبيب المصطفى، سيدنا محمد وكفى
إلى قرّة عيني، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني،
ومن نبع حنانها سقتني... إلى من وهبتني الحياة... منحنتي الحب والحنان، ربّتي
حبيبتي أمي الحنونة.

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا وإلى من سهر الليالي من أجل تربيتي وتعليمي،
وجعلني أكبر في أركى وأطهر فضيلة أبي العزيز
إلى بسمّة فؤادي وعماد حياتي إخواني
إلى اعز الأصدقاء

إلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء
إلى كل أهلي وأقاربي وأحبابي
إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلبي



ملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة الى التعرف على موضوع التنمية المستدامة و استراتيجيات تطبيقها في الجزائر باعتبار ان موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة و الحيوية في الجوانب الاقتصادية والسياسية في الوقت الحالي على المستوى الوطني و الدولي لنصل الى أهم مخرجات هذه الدراسة، إلا أن الجزائر وكغيرها من دول العالم حاولت التعامل و التفاعل بجد حول تطبيق ابعاد التنمية المستدامة و نرى ذلك من خلال مجموع الاتفاقيات التي ابرمت في مجال تطبيق التنمية المستدامة، كما نرى في المقابل أن جهود الجزائر مازالت متواصلة للانضمام إلى صفوف الدول التي واكبت مفاهيم التنمية المستدامة .

وبذلك يمكن القول ان الجزائر تسعى الى تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة، إلا أن بنية الاقتصاد الوطني ومحدودية الفهم الجيد للتشريعات التي نصت عليها التنمية المستدامة والتوسع في اطارها خارج قطاع المحروقات.

يمكننا القول ان الجزائر لازلت عرضة لتأثيرات بيئية كبيرة جراء عدم جاهزية اقتصادها وضعف مؤسساتها الاقتصادية، بالإضافة إلى ضعف جهازها التشريعي والقانوني.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، استراتيجيات التنمية المستدامة، أبعاد لتنمية المستدامة في الجزائر، حماية البيئة.

Abstract:

The objective of this study is to identify the subject of sustainable development and the strategies of its implementation in Algeria, considering that the subject of sustainable development is an important and vital subject in the economic and political aspects at the present time at the national and international level to reach the most important outputs of this study. As in other countries of the world, we have tried to deal with the implementation of the dimensions of sustainable development, Of sustainable Thus, it is possible to say that Algeria seeks to implement sustainable development strategies, but the structure of the national economy and limited understanding of the legislations stipulated by sustainable development and expansion in the framework outside the hydrocarbons sector.

We can say that Algeria is still subject to significant environmental impacts due to its lack of preparedness and weak economic institutions, in addition to the weakness of its legislative and legal apparatus.

Keywords: sustainable development, sustainable development strategies, sustainable development dimensions in Algeria, environmental protection

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والعرفان
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ-د	المقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية
6	تمهيد
7	المبحث الأول: مدخل التنمية المستدامة
7	المطلب الأول: مفهوم وتطور التنمية
10	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة
20	المطلب الثالث: مبادئ ومستويات التنمية المستدامة
23	المطلب الرابع: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة
29	المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة
29	المطلب الأول: ماهية استراتيجية التنمية المستدامة
32	المطلب الثاني: الأسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
33	المطلب الثالث: الاستراتيجيات والنماذج المعالجة لمشكل التنمية المستدامة
38	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
40	تمهيد
41	المبحث الأول: تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة
41	المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في التنمية المستدامة
42	المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر
47	المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة
49	المطلب الرابع: أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر

52	المطلب الخامس: التحديات التي واجهتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة
56	المبحث الثاني: ركائز استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر
56	المطلب الأول: البناء المؤسسي للمحافظة على البيئة في الجزائر
58	المطلب الثاني: الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر
59	المطلب الثالث: أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر
61	المبحث الثالث: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة
61	المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)
65	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)
67	المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010-2019)
69	خلاصة الفصل
71	خاتمة
76	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
15	تطور مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية	1
30	يوضح مجموعة الباحثين الذين قدموا أبعاد الاستراتيجية	2
53	يوضح تطورات معدلات البطالة للفترة 2001-2016	3
54	تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	4
63	يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي	5
64	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004	6

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
16	التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة	1
18	بين أهداف التنمية المستدامة	2
25	يوضح أبعاد التنمية المستدامة	3

يشهد العالم في الآونة الأخيرة جملة من التطورات في المجالات الاقتصادية انجر عنها مخلفات أدت إلى تدهور الجانب البيئي ونشوء أزمات عالمية أثرت سلبا على الاقتصاد والحياة بصفة عامة حيث سعت الهيئات المهنية المختصة إلى فهم الأسباب التي أدت إلى هذه التدهورات وقد توصلت إلى أن السبب الرئيسي يكمن في التنامي السريع للإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الموارد الطبيعية والبيئية عامة والإنسان خاصة.

ومنذ دخول القرن الواحد والعشرين وزيادة الحاجيات والمتطلبات الأساسية للمجتمعات خاصة في ظل التوجهات الحديثة التي تتجه نحو تبني الخيارات الجديدة لسياسة لتوجه نحو الديمقراطية، أصبح من الضرورة تلبية تلك الاحتياجات المتزايدة لهذه المجتمعات، وذلك لن يتحقق إلا بضرورة التوجه نحو وضع سياسات وخطط واستراتيجيات بعيدة النظر تعمل وفق نظام الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والتسيير العقلاني لها لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي الدائم لها.

وعلى هذا الأساس أصبحت الدول العربية كغيرها من الدول النامية تتجه نحو تبني الخيارات الجديدة لتلبية المتطلبات والحاجيات الأساسية المتزايدة في مجتمعاتها من خلال توجيه مداخلها الاقتصادية نحو تحقيق الرفاه في سبيل تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية والاستقرار الدائم، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تحاول بدورها اعتماد استراتيجيات تنموية تعتمد على المحافظة على موارد الأجيال القادمة وصديقة للبيئة، كما بادرت بإتباع والسير نحو ركب قافلة الدول المتقدمة التي انتهجت سياسة التنمية المستدامة، رغم ذلك تبقى الجزائر بعيدة كل البعد لتنفيذ هذه السياسة الاستراتيجية وهذا رغم كل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة بادرت الجزائر مثل بقية الدول المجاورة لها استخدام مبالغ ضخمة، وذلك لتدعيم وتجسيد التنمية المستدامة في مختلف المجالات الحيوية لاسيما في المجال البيئي.

ومن أجل معرفة التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها كما يلي:

إشكالية الدراسة:

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟ وما هي الاستراتيجيات المتبعة لتطبيقها؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية:

1. ما المقصود ب التنمية المستدامة وأهم أبعادها؟

2. فيما تتمثل أهم استراتيجيات التنمية المستدامة؟

3. فيما تتمثل استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. التنمية المستدامة مفهوم غائب في المنظمات الجزائرية.
2. استراتيجيات التنمية المستدامة تساهم في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة.
3. تسعى الجزائر ضمن سياساتها تفعيل ما يسمى التنمية المستدامة.

أسباب الدراسة:

هناك مجموعة من العوامل المجتمعة التي تستدعي منا التطرق إلى دراسة هذا الموضوع متمثلة في الأسباب

الذاتية وأسباب موضوعية

1. الأسباب الموضوعية:

- التخصص في مجال الاقتصاد الدولي كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع؛
- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا؛
- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع التنمية المستدامة؛
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع.

2. الأسباب الذاتية:

- حب التطلع ومحاولة معرفة النجاحات والتحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على الدول المتقدمة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.
- الميل إلى دراسة هذه المواضيع التنموية التي أصبحت التحدي الأكبر الذي تواجهه دول العالم في الوقت المعاصر.

أهمية الدراسة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم كله، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية فتتضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئية والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية.

فلم تعد التنمية المستدامة في الحقيقة ترفا فكريا، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، لشعوب المعمورة قاطبة وعليه لا بد من المحافظة عليها بالاستخدام الأمثل لذلك تتجلى بوضوح أهمية الموضوع وأحقيته في الدراسة والبحث.

أهداف الدراسة:

- من بين الأهداف التي سعت لها هذه الدراسة هي محاولة إبراز ما يلي:
- محاولة التعرف على التنمية المستدامة واستراتيجيتها.
- توضيح وتقديم دور التنمية المستدامة وأبعادها الأساسية
- التعرف على استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة والبرامج التنموية التي سعت من خلالها إلى محاولة السير على خطى الدول المتقدمة في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

- سالمى رشيد، عزي هاجر (2018) بعنوان "واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. دراسة تجارب بعض الدول يومي 23-24 افريل 2018. جامعة البليدة
- هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة ومعرفة الأفاق التي تحوذ نحوها من اجل الدفع بالاقتصاد الوطني.
- وقد تم التوصل إلى نتائج مفادها أن البرامج التنموية في الجزائر قد سعت بتحقيق نمو اقتصادي يساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد.
- كانت دراستي تتمحور بشكل رئيسي حول استراتيجيات التنمية المستدامة بينما دراستها فتمركزت حول الأفاق والوقائع المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- كما تناول البرامج التنموية في الجزائر المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أما دراستنا فقد تناولت برامج الإنعاش الاقتصادي 2019/2001

- عبد القادر عوينات مايو (2008)، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير.

وهدفنا هذه الدراسة إلى إبراز وتشخيص مختلف الآثار التي نشأ عنها التدهور البيئي وكذلك تحديد طبيعية العلاقة القائمة بين كل من البيئة والتنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية المستدامة يكمل في الأخذ بالاعترافات البيئية ضمن الحسابات الاقتصادية وكلاهما مرتبطان لا يقبلان التجزئة.

أما فيما يخص هذه الدراسة فقد اتفقت مع دراستي في متغير التنمية المستدامة وواقعها في الجزائر، أما نقاط الاختلاف فكان في المتغير الثاني الذي تناول المشاكل البيئية أما دراستنا فقد كانت اشمل لدراسة حوالي جل استراتيجيات التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والميداني وذلك من خلال توضيح المفاهيم الأساسية، المرتبطة بالمتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر كما تم إسقاط هذه المفاهيم على الواقع في الجزائر.

هيكل الدراسة:

بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين كما يلي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتنمية المستدامة واستراتيجياتها قسمناه إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول مدخل للتنمية المستدامة من خلال نشأتها وتعريفها وأبعادها ومستوياتها، في حين تناول المبحث الثاني استراتيجيات التنمية المستدامة.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان استراتيجيات الجزائر في التنمية المستدامة وقسم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة، وتم التطرق في المبحث الثاني إلى ركائز استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، أما في المبحث الثالث فقد تناول برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية

تمهيد:

لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي - التصحر - الضغوطات الإنسانية على البيئة - الفقر والبطالة تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة، ومما لا شك فيه أن جل هذه المشكلات ناتج عن سوء تسيير الإنسان للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالا جهويا ودوليا.

ويسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: مدخل للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مدخل للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع اعلي وأفضل، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل وجزئي وشيء ضروري ومهم لكل مجتمع إنساني، لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة مناسب أو حياة أفضل

المطلب الأول: مفهوم وتطور التنمية

إن استعراض تاريخ التنمية ومراحلها منذ القدم ما هو إلا باهتمام بالغ في تقديم سلسلة من المعلومات المتكاملة وسرد جميع فصولها حتى يتسنى لنا استكمال ما بدؤناه بإسلافنا.

الفرع الأول: مفهوم التنمية

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء ، فالمصطلحان اللذان استخدمتا للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا (التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي)، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث "Modernisation" أو التصنيع Industrialization

فمفهوم التنمية برز بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال¹

والتنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية الاجتماعية والفكرية.

ويظل تعريف التنمية دوماً مرتبطاً بالخلفية العلمية والنظرية والسياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف فعلى سبيل المثال فإن علماء الاقتصاد مثلاً يعرفون التنمية بأنها: "الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج

1- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان، الألفية للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 140، 141.

الاقتصادي والدخل القومي والأسري...»، في حين يرى علماء علم الاجتماع أن التنمية هي تغيير اجتماعي مقصود ومخطط يستهدف تغيير السلوكيات والثقافات حتى تكون ايجابية ومنفتحة ومرنة ومنتجة.¹ بينما نجد علماء علم السياسة يعرفون التنمية أنها عملية إقامة المؤسسات السياسية والتزامها بالنهج الديمقراطي وإتاحتها مشاركة المواطنين في صنع القرارات

كذلك علوم البيئة يهتمون في تعريفهم للتنمية على البعد البيئي والمحافظة عليها من كافة أنواع التلوث.²

الفرع الثاني: تطور التنمية

يجد المنتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي انه طراً تطور مستمر وواضح على التنمية وهذا التطور كان استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام تم التمييز بين أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذه المراحل هي:

1. التنمية بوصفها رديف للنمو الاقتصادي: تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة ، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب ، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ومن هذه الاستراتيجيات استراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات .

ويعد نموذج والت روسو المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج التي حاول من خلالها تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل وهذه المراحل هي (مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيراً مرحلة الاستهلاك الكبير)

2. التنمية وفكرة النمو والتوزيع: غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط. ففي منتصف السبعينات من القرن العشرين تم تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: "مجموعة الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد تام". وأصبح

1- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص ص 66،67.

2- مرجع سابق، ص ص 66،67

تعبير إعادة التوزيع من النمو شعارا عاما ومألوفاً، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.¹

وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيبرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع فالتنمية في دولة ما في نظر هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع ومن هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردى فيه، وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات، وحرية الاختيار.²

3. التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة ، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط ، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد ، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات ، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني . وتشمل هذه التنمية على نوع أفضل من التعليم ومستويات أعلى من الصحة والتغذية وفقر أقل وبيئة أوفر نظافة ومساواة أكبر في الفرص المتاحة وحرية فردية أكبر وحياة ثقافية أكثر ثراء.

4. التنمية المستدامة: منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور الأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر الأول مرة عام 1927. للتأكيد على أن حسابات الحاضر والمستقبل يجب أن يتم مراعاتها من خلال نشاط اقتصادي يتمتع

1- الحداد عوض، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، 1993، ص 36.

2- مرجع سابق، ص 36.

بإرادة مستدامة من أجل تنمية مستدامة يكون من أهدافها عدم الإضرار بمراد البيئة والحفاظ على حق الأجيال القادمة من تلك المراد¹.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً جديداً، فالدافع وراء مخاوفنا الحالية يرجع إلى آلاف السنين، ولكن التنمية المستدامة كمصطلح فعد قليل نسبياً سمع به قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية حيث ارتبط هذا المفهوم بتزايد الوعي إزاء المشاكل البيئية وذلك من خلال اللجان والمؤتمرات التي مهدت الطريق لظهور فكرة التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف والتطور التاريخي لتنمية المستدامة

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة فقد أصبحت واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني والتي تهدف إلى المحافظة على البيئة التي نعيش فيها لذا كان هدفها الرئيسي منها هو إجراء تغييرات في البني التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة.

1. تعريف التنمية المستدامة

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين هما: التنمية والمستدامة، ومنه قبل أن نتطرق لمفهوم التنمية المستدامة سنتطرق إلى:

التنمية لغة: التنمية في اللغة مصدر من الفعل نَمَى، يقال: أنميت الشيء ونميته وجعلته نامياً.

التنمية اصطلاحاً: يقصد بالتنمية الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية، التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة.²

وكما عرفها أيضاً "عاطف غيث" أن التنمية تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيدولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.³

أما كلمة المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه واستمراره.

1- أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص ص 45، 46.

2- فتحة قشور، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20-21 ماي، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، 2013 ص 03.

3- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية بيروت، لبنان، 2013، ص 25.

ومن منطلقنا هذا يتبين أن للتنمية المستدامة عدة تعاريف واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية نوجزها فيما يلي:

تعتبر رئيسة وزراء النرويج **Gro Harlem Brundtland** أنها أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.¹

أما **البنك الدولي** فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادة المستمرة عبر الزمن".

كما أن **تقرير ريو دي جانيرو** حسب جدول أعمال القرن 21 عرف التنمية المستدامة بأنها: " تنمية يجب أن تحقق بطريقة توفق وتساوي في إرضاء وإشباع الحاجات المرتبطة بالتنمية والبيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية".²

أما **G Wackerman** يرى أن مصطلح التنمية المستدامة قد وضع من أجل " توطيد العلاقة بين حاجات التنمية الاقتصادية أو تسيير سليم للبيئة، وهذا التسيير لا يكون مستداما إلا إذا كان استغلال الموارد يكون من جيل إلى أجيال، وشروط الحياة الأساسية للبشر في تحسين مستمر ".³

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بعبارات تقنية على أنها منهج تنموي على المدى الطويل والذي يعظم الرفاهية الإنسانية لأجيال الحاضر على أن لا تقوم هذه الأخيرة بإخلال أو دهوره رفاهية الأجيال القادمة.⁴ وقد اختلفت تعاريف التنمية المستدامة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها:

الجانب الاجتماعي: التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

الجانب البيئي: يعرف التنمية المستدامة بأنها: "استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية".

1- الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2007، ص 14.

2-Loïc Chauveau, le développement durable, produire pour tous, protéger la planète, petite encyclopédie, 2009, P10.

3- Gabriel Wackerman, 2008, le développement durable, édition ellipses, Paris ,P 31

4- Policy brief, sustainable development critical issues, OECD, 2001, p 5

الجانب الاقتصادي: إن التنمية المستدامة تركز على الإدارة المثلى للموارد الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد على أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل. كما تعني بالنسبة للدول المتقدمة خفضاً في مستوى معيشة المواطن والحد من الفقر وبشكل اشمل ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس بأقل من الجيل الحالي

الجانب التكنولوجي: عرف التنمية المستدامة بأنها " استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق الاستقرار.¹

واستخلاصاً من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن الوقوف على أن التنمية المستدامة تركز على مسألة الاستغلال المثلى للموارد، لتلبية الحاجات الحالية، مع مراعاة الأجيال القادمة واحتياجاتهم المستقبلية ويكون هدفها الأساسي متمثلاً في حماية البيئة، مع التركيز على تحقيق الأبعاد الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية التكنولوجية والبيئية.

2. السياق التاريخي للتنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت، إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاهية الاجتماعي في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة وقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني نجد:²

- **1950:** ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة *l'Union internationale pour la conservation de la nature*، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضع البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائداً خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

1- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2012، 2013، ص24.

2- عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2015، ص15.

- **1968:** إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.
- **1972:** انعقاد مؤتمر ستوكهولم وكان ذلك بحضور 112 دولة عربية، وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها.
- **1979:** الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناكس (Hanse Jonas) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".
- **1980:** الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) أصدر تقريرا تحت عنوان الاستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.
- **1987:** في هذه السنة إصدار اللجنة العالمية للبيئة و التنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" "Our Common Future" تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية HARLEM BRUNDTLAN أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية. وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.
- **1989:** اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة.
- **1992:** انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل.
- **1997:** اعتماد بروتوكول كيوتو يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.
- **2002:** انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.
- **2005:** أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.
- **2007:** خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر سنة 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

- 2009: بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ "بكين هاغن" سنة 2009، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.
- إذن يمكن القول بأن التنمية المستدامة، النموذج التنموي الجديد لم يكن وليد الصدفة، وإنما ظهر نتيجة مجموعة من الجهود والاتفاقيات ويعتبر تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987، نقطة التحول الرئيسة في مفهوم التنمية المستدامة.

الجدول رقم 01: تطور مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات القرن العشرين	<ul style="list-style-type: none"> - اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية - إهمال الجوانب البيئية 	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات منتصف السبعينات القرن العشرين	<ul style="list-style-type: none"> - اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية 	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (نفترض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	تنمية من أجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان)
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين	<ul style="list-style-type: none"> - اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام كبير بالجوانب البيئية 	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (نفترض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية تنمية من أجل الإنسان وسيلة التنمية الإنسان صانع التنمية (تنمية بوساطة الإنسان)
4	التنمية المستدامة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	<ul style="list-style-type: none"> - اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام كبير بالجوانب البيئية - اهتمام كبير بالجوانب الروحية 	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية تنمية من أجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية تنمية بوساطة الإنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنت التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها دار صفاء عمان

الأردن 2006، ص34.

الشكل رقم (1): التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مهري شفيقة، الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة إسمنت عين لكبيرة سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العموم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 30.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

ترابط هذه أهداف التنمية المستدامة فيما بينها على الرغم ان لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة به بحيث وتغطي التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تسعى الى تحقيق مجموعة منها والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

1. تحسين نوعية الحياة

من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.¹

2. احترام البيئة الطبيعية

التنمية المستدامة إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.²

3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.³

4. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الانسجام معدلات تجدها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

1- جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج العلمي، 1426، ص 61.

2- أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013، ص 72.

3 - شيلي إلهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 68-69.

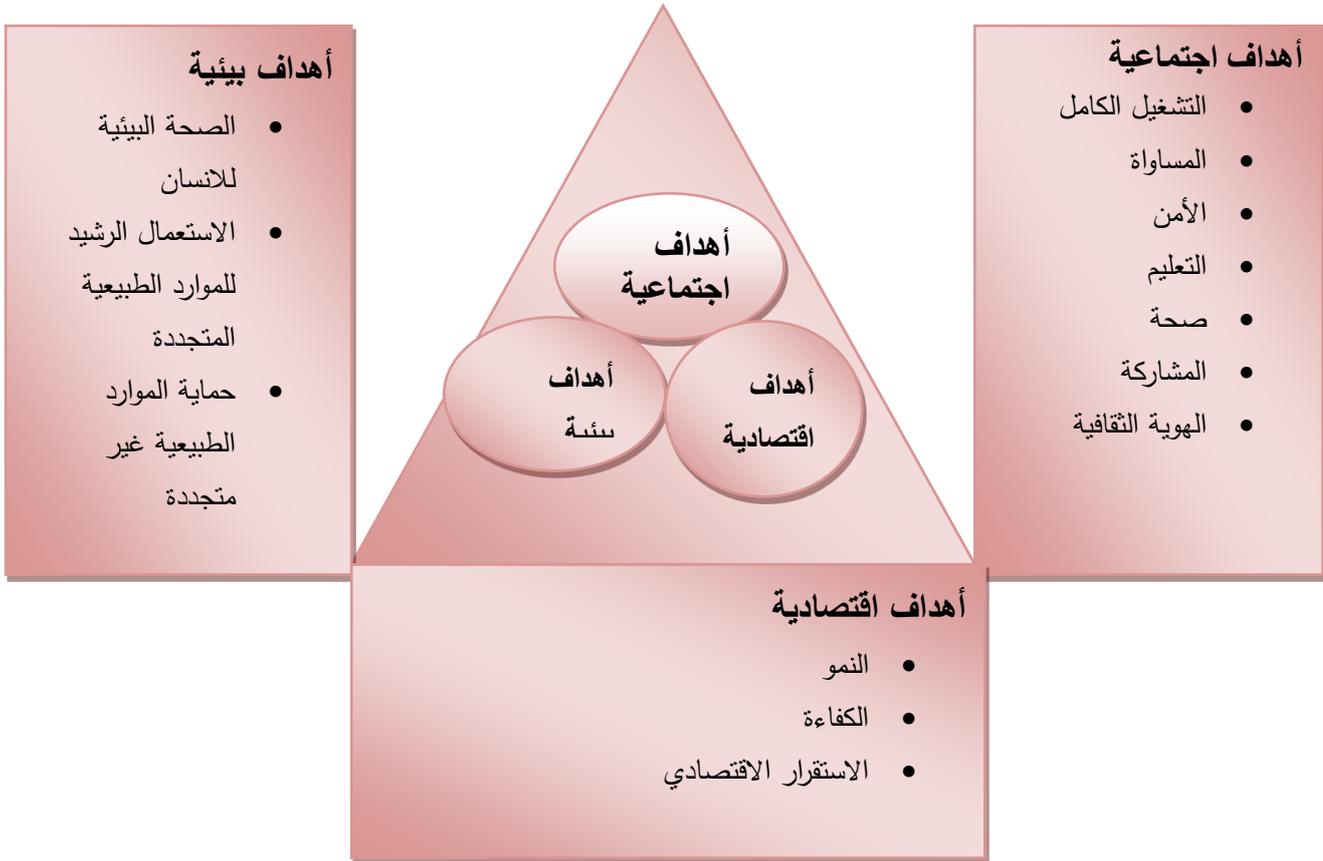
5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة لتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.¹

6. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع

وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.²

الشكل رقم (2): يبين أهداف التنمية المستدامة



Tatyna .p.soubbotiva, beyond economic growth, the world bank second edition washington, 2004, p10,

1 - مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، عدد 26 جوان 2010، ص 33.

2 - شبلي إلهام، مرجع سابق، ص 69.

الفرع الثالث: خصائص التنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بجملة من الخصائص نورد بعضا منها:

✚ تنمية شاملة أو متكاملة

✚ تنمية مستمرة

✚ تنمية متوازنة

✚ التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

✚ التنمية الرشيدة دون سوء أو إسراف استخدام أو استغلالها.

✚ التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.

✚ التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي.

✚ الرابط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فكل منظوره الخاص.

وهناك من حدد خصائص التنمية المستدامة كالتالي:

✚ تختلف عن التنمية بشكل عام بكونها اشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

✚ تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتنا نتيجة لتدخل الابعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

✚ تقوم على فكرة العدالة بين الافراد وبين الاجيال وبين الشعوب الى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية مما يسهم في رفع مستوى معيشة افراد المجتمع.

✚ تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو اجتماعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان.

تعتبر البعد الزمني بعدا أساسيا حيث انها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة او التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات والموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي¹.

المطلب الثالث: مبادئ ومستويات التنمية المستدامة

توجد مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة بالإضافة إلى مستوياتها التي سنتطرق إليها في هذا المطلب بالتفصيل.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

مع نهاية القرن 20 بدأت تتبلور عقيدة بيئية شاملة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على 10 مبادئ والتي هي في مجملها تعد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في التصور الجديد وهذه المبادئ هي:

1. تحديد الأولويات

إن خطورة المشكلة البيئية وندرة الموارد المائية أدى إلى التشدد في وضع الأولويات وإجراءات العلاج على مراحل إذ تم وضع خطط قائمة على التحليل التقني للأثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية².

2. الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة ككلفة بدون مبرر ولا تستطيع البلدان النامية استخدام أساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية عن كمية بدأت التأكيد على فعالية الكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة (النشيك، الشيلي، المكسيك). إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بمرور محدود³.

3. اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال حماية البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونضرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

1- مرجع سابق، مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت، 102.

2 -center for environment education, sustainable development an introducation, 2007,p21

3 - خياطة عبد الله، مداخلة بعنوان التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08 أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص04.

4. استخدام أدوات السوق ما أمكن ذلك

حيث أن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ أو التطبيق مثال على ذلك تقوم الدول النامية بفرض رسوم على الانبعاثات وتدفق النفايات أو رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة للاستخراج.¹

5. الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

6. العمل مع القطاع الخاص

ضرورة تعامل الدولة بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإدخال أنظمة الإدارة البيئية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

7. الاشتراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- ✚ قدرة المواطنين على تحديد الأولويات على المستوى المحلي.
- ✚ أعضاء المجتمعات المحلية غالبا ما يعملون على مراقبة المشاريع البيئية.
- ✚ إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

8. توظيف المشاركة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع) لتنفيذ تدابير وإجراءات من أجل التصدي لبعض القضايا البيئية.

9. تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

فبوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف وذلك بإدخال تحسينات وتعديلات على تنظيم المنشآت من الداخل باستثمارات قليلة.²

1- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهين، الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة، 2000، ص 80.

2- مرجع سابق، خبابة عبد الله، ص 06.

10. إدماج البيئة من البداية

أي العمل بمنطلق الوقاية خير من العلاج وذلك يحل المشكلة من أساسها أي قبل وقوعها لأن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية المراد إنشاؤها.¹

الفرع الثاني: مستويات التنمية المستدامة

يمكن التفريق بين مستويين رئيسيين للتنمية المستدامة هما محل نقاش لدى عديد المفكرين، لذا فمن الأجدر التطرق لهما في الآتي:

1. الاستدامة القوية

تعني فكرة الاستدامة القوية إمكانية التوسع نحو الخارج في النشاطات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لكن وفق الحدود الطبيعية أو البيئية وذلك لضمان وجود استمرارية لعملية التنمية.

إن الاستمرار في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية (الإنسانية) على المدى البعيد، لن يكون إذا هناك ضرر كبير بالبيئة أو الطبيعة التي توفر الموارد العادية والطبيعية.

والاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال من مستويات رأس المال (طبيعي، مالي، أو تكنولوجي) فهي تسعى إلى الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال عند مستواها الأصلي كل على حدا، فهي تعد مكملة لبعضها البعض لا بدائل.²

2. الاستدامة الضعيفة

على العكس يفترض مستوى الاستدامة الضعيفة أن التوسع في البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رأس المال الإجمالي ثابت. رأس المال (الطبيعي + التكنولوجي + بشري + مالي) ثابت.

والاستدامة الضعيفة تعني أن هناك توسعا في نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وإيجاد بدائل للموارد غير متجددة والاستخدام الأمثل للموارد الحالية، والبحث على حلول لمشاكل نفاذ الموارد أو التلوث، كما أن الاستدامة الضعيفة تسعى للحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه

1 -شلابي عمار، طيار أحسن، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص 88.

2 - مؤيد عبد الله حامد، البيئة والاتفاقيات الدولية، دار الكتاب الجامعي للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص128.

الأعلى دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال وبالتالي فهي تعتبر من هذه المكونات لرأس المال تعد بدائل لبعضها البعض بالنسبة لمستويات الأنشطة الحالية والموارد المتاحة¹.

المطلب الرابع: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

هناك إجماع على أن التنمية المستدامة العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد للتنمية، ومن أجل معرفة أثر أي سياسة يجب وضع مؤشرات خاصة بها تقيس مدى تحقيق أهدافها، فلقد واجهت التنمية المستدامة مجموعة من الصعوبات ولكن وجدت لها حلول لتفادي الصعوبات، وسنبين أيضا علاقتها بالمحاسبة البيئية.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة: مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة لها ثلاثة أبعاد متكاملة، ومترابطة فيما بينها وهي ممثلة في البعد البيئي البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد فإذا لم يتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الاستدامة ويمكن إنجازها فيما يلي:²

1. البعد البيئي ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

قاعدة المدخلات: وتشمل

- مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.

- مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

2. البعد الاقتصادي ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

1- رياض ربيعي، موارد الطاقة والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012، ص 29.

2- نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة، 2012، ص 19، 20.

وأكبر مثال على ذلك الدول الصناعية في الشمال، فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

أما البلدان الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا ومن الأمثلة الدالة على هذا المعنى استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ OECD أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ويندرج تحت هذا البعد:

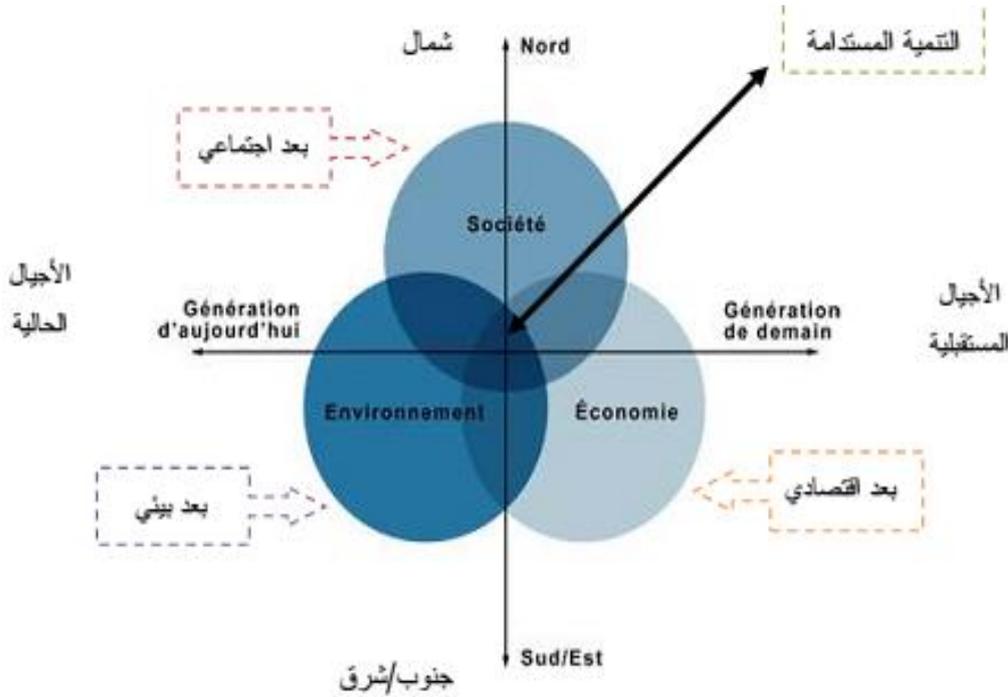
- ✚ إيقاف تبيد الموارد الطبيعية.
- ✚ تقليص تبعية البلدان النامية.
- ✚ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
- ✚ المساواة في توزيع الموارد.
- ✚ الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
- ✚ تقليص الإنفاق العسكري.

3. البعد الاجتماعي يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة ويحيل هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:

- ✚ تثبيت النمو السكاني.
- ✚ أهمية توزيع السكان.
- ✚ الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- ✚ دور المرأة.
- ✚ الصحة والتعليم.
- ✚ حرية الاختيار والديمقراطية.

الشكل رقم(3): يوضح أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص53.

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقييم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير كمية يتم حسابها و متابعة تغيراتها و توجهاتها، كما ان مثل هذه المؤشرات من شأنها إن تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة بحيث يعتمد في تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة عادة على ثلاث فئات رئيسية هي الأعمدة الرئيسية التي يبنى عليها تعريف التنمية المستدامة التي نوجزها فيما يلي

1. المؤشرات الاقتصادية

أ. البيئة الاقتصادية: هي أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة وهي كالتالي:¹

الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي. **التجارة:** يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

1- مرجع سابق، عمارة نورة، ص 35.

الحالة المالية: وتقاس عن طريق قمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي وكذا نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي. صادرات السلع والخدمات/إيرادات السلع والخدمات: يقاس هذا المؤشر الميزان التجاري القدرة التجارية للبلد. أنماط الاستهلاك والإنتاج: من أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية: استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، أي مدى استخدام الموارد الخام الطبيعية. استخدام الطاقة: وتقاس بمستوى نصيب الفرد السنوي من الطاقة مقارنة بنوع المواصلات (سيارة، طائرة، مواصلات عامة...).

إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.¹
ب. المؤشرات الاجتماعية

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات حسب المحاور التي تتناولها في:²

مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز في هذا المجال في الأوجه التالية:

معدل البطالة: وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى جموع القوى العاملة.

مؤشر الفقر البشري: بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مقسم إلى ثلاثة أبعاد وهي: حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يملكون ولا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة ونسبة الأطفال الذين دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).

السكن: حيث أن يتوفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة ويقاس عادة بنسبة مساحات في الأبنية لكل شخص.

الصحة العامة: إذ هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة ومن المؤشرات المعتمد عليها في هذا الجانب:

حالة التغذية: ويقاس بمعدل الوفيات تحت خمس سنوات والعمر المتوقع لدى الولادة.

الإصحاح: وتقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية وموصولون بمرافق تنقية المياه.

1- شراف براهمي، التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسها، الملتنقى الخامس، حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة أيام 11-12 نوفمبر 2008، ص 54-55.

2- مرجع سابق، ص 53.

الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والسلام الاجتماعي يعتمدان على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من السكان.

القضاء على الانفجار السكاني: ويقصد به ازدياد عدد السكان بوتيرة سريعة وغير مرغوب فيها لأنها لا تتفق مع معدلات التنمية والقدرات البيئية، ويعتبر القضاء على الانفجار السكاني مؤشرا هاما لتحقيق التنمية المستدامة.

التعليم: والذي يعتبر من أهم متطلبات التنمية المستدامة وهو عملية مستمرة طوال العمر، وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة أجندة القرن 21 حيث أن التعليم هو من أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، ويعتبر مستوى التعليم مؤشرا هاما في معرفة درجة تقدم دولة ما اقتصاديا واجتماعيا.

3. المؤشرات البيئية

وتحتوي على النقاط التالية:¹

- أ. الغلاف الجوي: هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:
 - التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
 - ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستترة للأوزون.
 - نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.
- ب. الأراضي: أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:
 - الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
 - الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الأشجار.
 - التصحر: ويتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- ت. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: تتمثل فيما يلي:

1- مرجع، السابق، ص 54.

المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

ث. المياه العذبة: تقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنرافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية

ح. التنوع الحيوي: يتم قياسها من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

الأنظمة البيئية: تقاس بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

الأنواع البيئية: يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة

تروج أجندة القرن الحادي والعشرين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كالأليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاته في مجال التنمية المستدامة إلى سياسات وأعمال ملموسة وتمثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي وحتى الإقليمي وقد تحولت استراتيجية التنمية المستدامة منذ قمة الأرض التي انعقدت في 1992 من استراتيجية وطنية بيئية إلى استراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية و بيئية وذلك ما شددت عليه قمة الأرض .

المطلب الأول: ماهية استراتيجية التنمية المستدامة وأهم مزاياها

لقد تعددت وتنوعت التعاريف والمزايا الخاصة بالاستراتيجية لتعدد تصورات واتجاهات المنشغلين بهذا الموضوع وفيما يلي مجموعة من التعاريف والمزايا تمس الجوانب المختلفة للاستراتيجية.

الفرع الأول: تعريف استراتيجية التنمية المستدامة

للاستراتيجية مفاهيم عديدة تناولها العديد من الباحثين والمتخصصين في الشؤون الاستراتيجية، ونظرا لهذا التنوع من الصعب تعريف تقديم دقيق ومحدد للاستراتيجية، وفيما يلي سنقدم مجموعة من التعاريف تحدد أصل كلمة استراتيجية.

1. مفهوم الاستراتيجية

تستمد كلمة استراتيجية جذورها من الكلمة اليونانية Strategos والتي تعني الدهاء في المناورة العسكرية لتضليل أو المبالغة أو المفاجأة للعدو لتحقيق النصر .

وظهر مصطلح الاستراتيجية في القرن التاسع عشر على يد ممارسين في العلوم والفنون العسكرية، وانتقل المصطلح في القرن العشرين من ذهن القادة العسكريين إلى الدراسات الأكاديمية وبدء مرحلة جديدة من التنظير والتوثيق لهذه الوسيلة أو الأسلوب والمقصود بالاستراتيجية هي الخطة التي تقوم بوضعها للتكيف مع العلم المحيط بنا حتى نتمكن من المحافظة على سير العمل أو تعرف على أنها مجموعة القرارات والنشاطات المتعلقة باختبار الوسائل والاعتماد على الموارد من اجل تحقيق الهدف.

مما سبق ذكره نجد أن الاستراتيجية إما تخطيطاً أو مجموعة قرارات، وهذا ما يعبر عن وجود خلط أو تشويش بين الاستراتيجية، التخطيط والقرار، فالقرار هو اختيار بديل من بين مجموعة بدائل، أما التخطيط فهو الإعداد المسبق لفعل كفؤ باتجاه تحقيق الهدف المحدد.¹

ويشمل التطور الحاصل لمفهوم الاستراتيجية الأبعاد الأساسية المكونة لها، فهناك العديد من الباحثين من ساهما في تحديد أبعاد الاستراتيجية سنوضح مضامينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): يوضح مجموعة من الباحثين الذين قدموا أبعاد للاستراتيجية²:

الباحثين	أبعاد الاستراتيجية
Litterer	<ul style="list-style-type: none"> - الانسجام والتوافق مع متطلبات البيئة - الملائمة وفقاً للموارد والإمكانات المتاحة - درجة القبول بالمخاطرة - توافق الاستراتيجية مع الأفق الزمني - مدى القابلية على العمل (إمكانية التطبيق).
Hax	<ul style="list-style-type: none"> - توحيد وتكامل منسق لنمط القرارات وصناعتها. - الوسائل الأساسية للغرض أو الغاية الأساسية والاهداف بعيدة المدى والشاملة. - تحديد المجال الأساسي أو القطاع الأساسي للمنافسة. - الاستجابة للفرص والتهديدات الخارجية والقوة والضعف الداخلية.
Porter	<ul style="list-style-type: none"> - اختيار مجموعة من الأنشطة التي تختلف عن أنشطة المنافسين. - الوضع الاستراتيجي الفريد. - الملائمة بين الأنشطة والتنسيق يضمن بقاء الميزة التنافسية وديمومتها.
Mintzberg	<ul style="list-style-type: none"> - احتواء الاستراتيجية الفعالة على 3 عناصر أساسية تتضمن: <ul style="list-style-type: none"> • الغايات والأهداف المطلوب تحقيقها • أهم الأساسيات التي توجه النشاط أو تحد منه سياقات النشاطات الرئيسية التي تضمن تحقيق الغايات المطلوبة. - وجود عدد من الاستراتيجيات المرتبطة مع بعضها البعض وتدعم أحدهما الأخرى.

1- نوال شين، تأثير الاتجاه الاستراتيجي على أداء منظمات الاعمال دراسة حالة شركة نפטال للتوزيع وتسويق المنتجات البترولية الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة/ 2016-2017، ص ص 3، 5.

2- مرجع السابق، ص5.

2. مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة ومشاركة ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي. وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصوغ السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنتج نهائي.

تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها "مجموعة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيث ما يتعذر ذلك"، لا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ بنوع ذاته من النهج أو بصيغة واحدة إذا لكل بلد أن يحدد لنفسه الطرق التي تتاسبه لإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها¹.

الفرع الثاني: مزايا استراتيجيات التنمية المستدامة

يمكن القول بان الاستراتيجيات التنمية المستدامة جملة من المزايا

1. تيسير صنع القرارات وتحسين فاعلية السياسات العامة

من خلال:

- المساعدة على تحديد الخيارات والأهداف والغايات والسياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة والقيم التي تركز عليها.
- تحليل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية بطريقة شاملة ومتكاملة.
- تحديد الخيارات وتقييمها (الإصلاحات القانونية وتطوير المؤسسات وما إلى ذلك) بهدف تناول المسائل ذات الأولوية.
- زيادة استعداد البلد وتحسين وضعه بحيث يستفيد من ظواهر معينة كالعولمة والثورة العلمية والتكنولوجية.
- التشجيع على إحداث تغيير في المجالين المؤسسي والسلوكي وتيسيره في طريق التنمية المستدامة.

1- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إرشادات إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية

رقم 13، نيويورك، 2002، ص ص 12-14.

2. تخصص الموارد بطريقة أكثر جدوى

من خلال:

- تسيير تخصيص الموارد الوطنية المحدودة بطريقة مجدية وذلك استناد إلى أولويات تحدد نتيجة لعمليات تشاركية.
- المساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية وتوجيه عمليات تنفيذها.
- تحسين تقاسم المكاسب التي تحققها على أساس أكثر إنصاف عبر وضع هموم الطبقات الفقيرة في صدارة خطة التنمية.
- تيسير التعامل مع مسائل السياسات العامة مثل الإفادة من الموارد والأراضي وحقوق الملكية التي تؤثر في المكاسب التي تتوارثها الأجيال.

3. حل النزاعات

من خلال:

- المساعدة على تسوية الخلافات القائمة بين شرائح المجتمع الإدارات الحكومية من خلال الكشف عنها وتشجيع الحوار الصريح
- تسيير عملية فهم الأهداف المخالفة والمتناقضة أحيانا عبر تحديد ما ينجم عن كل منها من مكاسب وخسائر.
- تحديدا كميما ما ينجم عن كل منها المكاسب والخسائر، وتوضيح التنازلات المبادلة في هذا المجال.

إضافة إلى بعض المزايا:

أ. تبنى القدرات البشرية والمؤسسة

ب. المساعدة على بناء القدرات المتعددة التخصصات

ت. توضيح الأهداف والوسائل على حشد القدرات وصونها والاحتفاظ بها.

المطلب الثاني: الأسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات وسياسات واطر قانونية ومؤسسية لتنسيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل فيما بينها، ويعد التطبيق السليم لعناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان لنجاح ومواصلة العملية وبين التدابير التي ينبغي اتخاذها.

1. خلق ثقافة التنمية المستدامة:

ينبغي أن تشكل الاستراتيجية للتنمية المستدامة نمط حياتنا والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار.

2. إضفاء الطابع المؤسسي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بالسمه المؤسسة، وينبغي إلا ينظر إليها بوصفة عملية مخصصة لهدف معين، أو إنها مهمة تنفيذ مرة تنفيذ لمرة واحدة فقط و ينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الاستراتيجية في الساسة التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ومن الأهمية بمكان أن يحدد بصورة جلية الدور الذي يؤديه كل من القطاعات والمؤسسات المختلفة وما يناط بها من مسؤوليات مع الاهتمام بالتنسيق ووضع نظام للمساءلة بهدف مواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

3. وضع آليات قانونية مناسبة وآليات الإنقاذ

تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات وكذلك العلاقات بين الناس وبيئاتهم، وبينهم وبين بعضهم البعض ولما كانت عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط أساس بإدارة العلاقات، وتتطلب في الكير من الأحيان بالقيام بتنازلات متبادلة فان تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنقاذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

4. تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة

من المهم أن يجري بانتظام تحديد المهارات والقدرات الموجودة والأمور التي تستلزم لمختلف الآليات والانجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الآليات وينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل من بين المهارات والقدرات الموجودة حاليا، ويلزم بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريب النظامي وغير النظامي كما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو السالب.¹

المطلب الثالث: الاستراتيجيات والنماذج المعالجة لمشكل التنمية المستدامة

أدبيات التنمية المستدامة تضمنت العديد من النظريات، إذ تبنت الجزائر بعض منها على غرار الدول النامية مناشدة بلوغ مستويات أعلى من التنمية والوصول إلى التنمية المستدامة، من أهم هذه الاستراتيجيات:²

1- مرجع سابق، سايح بوزيد، ص ص، 316، 315.

2- كريالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر-مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية-جامعة، وهران، 2010، ص 13.

الفرع الأول: استراتيجيات المعالجة لمشكل التنمية المستدامة

1. استراتيجية النمو المتوازن:

وضعت نظرية النمو غير المتوازن على أساس النقد المقدم إلى استراتيجية النمو المتوازن، أين يؤكد البرت هيرشمان أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق انطلاقاً من بعض قطاعات الاقتصاد لوطني مما أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن النمو الاقتصادي حسب هيرشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات الأخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الطريق المباشر تكون بزيادة طلب القطاعات الأساسية على منتجات القطاعات الأخرى، العديد من الانتقادات وجهت إلى هذا الطرح و من أهمها أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطوراتها الاقتصادية، أي النمو عن طريق المبادرات الفردية التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح أكبر وأسرع وقت ممكن، كما أن إعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية نتج عنه عدم إعطاء الأهمية للدولة باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة للاستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج.

2. استراتيجية التنمية القطبية: francois peroux:

تؤكد دراسة فرانسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا أنه يظهر في أماكن أو نقاط تدعى 'أقطاب النمو' ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغييرات التقنية تغييرات ذهنية واجتماعية من شأنها تهيئة المناخ الملائم للانتشار كافة أثار هذه الأقطاب الاستراتيجية ووجهت لها العديد من الانتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأي أزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كسائر الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط وأحسن مثال على هذا الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 مما نجم عنها أثاراً سلبية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتشريعية كبيرة.

3. استراتيجية الصناعات التكاملية:

يركز G.D.DEBERNIS في استراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية وفقاً لهذه الاستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة لأثار تصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني ويعرفها دوبرنيس على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها

الأساسية في إحداث تغييرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية. على أساس هذه الاستراتيجية فإن عملية التكامل الصناعي على أساس اختبار الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية وتشمل هذه الصناعات، صناعة الحديد والصلب، صناعات الآلات والمعدات، الصناعات الكيماوية، الصناعات البتروكيماوية، الصناعات الاستخراجية والصناعات الالكترونية.

تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب توفر عدد من الشروط من أهمها المناخ الملائم لذلك وتوافر الموارد المالية والمادية والسوق الواسعة والتدخل الحكومي المباشر والفعال في الاقتصاد والقيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي. الجزائر انتهجت هذه الاستراتيجية خلال مرحلة الستينات والسبعينات من أجل التنمية الشاملة، إلا أنه وجهت لهذه الاستراتيجية مجموعة من الانتقادات من بينها:

ث. الاستراتيجية تتطلب رؤوس أموال هائلة لا يمكن توفيرها في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط وسعر صرف الدولار.

ج. الاستراتيجية تتطلب توفر سوق إقليمية واسعة، إلا أن الحقيقة الاقتصادية والسياسية في المنطقة تبين عكس ذلك، زيادة على عدم وجود إرادة سياسة تدعم هذه الفرضية، كما أن السياسات التنموية لكل بلد لا تأخذ بعين الاعتبار عند أعدادها مدى أهمية التكامل الاقتصادي وتقتصر على التركيز على البعد الوطني والاستقلالية التنموي للبلد.

الاستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة، لذا فإن البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة والجزائر خاصة قصد بلوغ مكانة بين الدول المتقدمة التي بدورها لا تزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة، كالحفاظ على الموارد وحماية الصحة والبيئة.

الفرع الثاني: الخيارات التنموية الحديثة الممكنة لبلوغ التنمية المستدامة

هناك العديد من الخيارات التنموية الممكنة تبنيها إلا أنه تبقى من أهمها:

1. محاولة الاقتداء بالدول المتقدمة: من خلال السعي إلى بلوغ المكاسب التنموية المحققة سواء التقنية منها أو التكنولوجية، المكاسب التي لا يمكن بلوغها دون إعطاء اهتماما بالغا بالبحث العلمي وتحويل المعرفة العلمية إلى تكنولوجيا في اقتصاد صار يعرف بالاقتصاد المعرفي *economy knowledge* أين تشكل المعرفة أو المعلومة المتغيرة المحددة في كسب رهان التنافسية العالمية ومنه التمكن من بلوغ إحداث التنمية المستدامة. لذا فإن المعرفة أصبحت تشكل أساس الثروة، يمكن تبين هذا الدور من خلال السيرورة الموالية.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك لبلوغ التنمية المستدامة:

ما يمكن الإشارة إليه هو أن إفريقيا تجتذب ادني المستويات من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة المناطق الأخرى من العالم، إذ نسجل عددا ضئيلا من الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير والتي تقتصر في الغالب على تطبيق معارف قائمة بدلا من استحداث وتطبيق أفكار جديدة، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

- أ. التباين الواضح بين السياسات العلمية وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر ففي العديد من البلدان الإفريقية، لم تدرج العلوم والتكنولوجية والإبداع في صميم استراتيجيات التنمية.
- ب. انعدام التنسيق والترابط بين سياسات تشجيع الاستثمار وسياسات البحث، أين نسجل معظم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تركز على رؤوس الأموال بدلا من تراكم المعرفة ورأس المال البشري.
- ت. انعدام ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

اليوم صار بإمكان الدول النامية ربط علاقات مع شبكات الإبداع العالمية من خلال اتفاقيات الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أو المكاتب الاستشارية المالكة للمعرفة والمخابر العالمية. على هذا الأساس فإننا نسجل العديد من الآثار الايجابية المباشرة على التنمية المرتبة عن الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، منها دفع أجور مرتفعة للباحثين وحاملو الشهادات العليا، الاستعمال الرشيد للمواد المتاحة محليا، نقل التكنولوجيا معدات ومختبرات جديدة وتصميم منتجات استهلاكية أفضل تماشيا مع الاحتياجات المحلية سواء من حيث النوعية أو السعر بما يتماشى والقدرة الشرائية للمواطنين.¹

أما من بين الآثار الايجابية غير المباشرة نذكر التأثيرات الايجابية على المؤسسات المحلية وغرس ثقافة البحث والتطوير في الشركات المحلية، زيادتا على استحداث حقول معرفية وتخصصات في الجامعات المحلية وإنشاء تكتلات للبحث والتطوير، كما أن هناك أثارا جانبية على المنتجات التي لا ترغب الشركات عبر الوطنية في إنتاجها بنفسها وتقوم بإكمال هذه المهمة لمؤسسات وطنية.

بالمقابل فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر سلبا على التنمية المحلية من خلال احتمال الاكتظاظ في سوق العمل، مما يجعل من الصعب على الشركات المحلية اجتذاب المهارات اللازمة، زيادة على إمكانية اكتظاظ وحدات البحث المحلية، اقتصار الروابط بين الفروع الأجنبية والشركات والمؤسسات المحلية على روابط محدودة، واحتمال وقف أنشطة البحث والتطوير المحلية نتيجة وفود الشركات الأجنبية، ولاسيما عن طريق الشراء. ويتوقف التأثير الخالص في الاقتصاد المضيف على طبيعة البحث والتطوير

1- مرجع سابق ، ص 14، 15.

والظروف المحددة لهذا الاقتصاد. وان تطوير لمهارات والقدرات الإبداعية والمحلية عامل أساسي ليس فقط لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث والتطوير بل أيضا الاستفادة من ذلك الاستثمار. كما أن درجة استفادة البلدان النامية من نشر المعرفة والإبداع تتوقف أيضا على درجة اندماج الشركة عبر الوطنية في الشبكة الأوسع من عمليات البحث، بما في ذلك الشركات المحلية والقطاع العام.

لهذا فان السياسات الحكومية الايجابية يمكن أن تؤدي دورا رائدا في إيجاد وتسهيل الظروف المناسبة للاجتناب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالأخص أنشطة البحث والتطوير والاستفادة منه.

3. سن قوانين في إطار استراتيجية متكاملة لبلوغ للتنمية المستدامة:

لعل قانون تهيئة الإقليم الجزائري يعد من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال تهيئة إقليم وهو ما عمدت إليه الجزائر من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 والذي يهدف إلى:

أ. إعداد استراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات، السكان ووسائل التنمية.

ب. مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.

ت. المحافظة على البيئة وتثمين البيئية.

ث. وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.

ج. دمج البعد المغاربي والمتوسطي.

ح. ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.¹

1-مرجع سابق، ص 16، 17.

خلاصة الفصل:

شملت الدراسة في هذا الفصل الإطار النظري للتنمية المستدامة فقد تبين فيه أن مفهوم التنمية لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، كما تم التأكيد على أن التنمية المستدامة لم تعد خيارا يطرح على المصمم بل أصبحت حتمية تفرضها مستجدات الواقع، تناولنا فيه كلا من ماهية التنمية المستدامة الذي تعرفنا من خلالها على التطور التاريخي لمفهوم التنمية والتنمية المستدامة والمفاهيم المختلفة لها وأيضا أهدافها ومستوياتها وأهم مؤشراتها ودرسنا أيضا أبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي وفي الأخير البعد البيئي.

الفصل الثاني

استراتيجيات التنمية المستدامة

في الجزائر

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملت عليها الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد رام هذا التحول قيام الجزائر بحملة من التدابير والاستراتيجيات الواسعة وفي إطار مشاركتها الدولية وقعت وصادقت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بمحاربة التلوث والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى التنمية المستدامة واستراتيجياتها سنتطرق في هذا الفصل إلى استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة وقد قسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة

المبحث الثاني: ركائز استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2019.

المبحث الأول: تقديم بعض التجارب الدولية ومدخل لتجربة الجزائر في التنمية المستدامة

لقد اتبعت الدول المتقدمة مجموعة مختلف من المناهج لتصميم استراتيجيات التنمية المستدامة وصياغتها وتنفيذها يوجد الآن لدى العديد من الدول، وكذلك المنظمات والوكالات دولية ثروة من المعارف التي تقدم صورة عامة لتجربة وضع الاستراتيجيات والدروس المستفادة منها، وفيما يأتي توضيح لبعض هذه التجارب.

المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في التنمية المستدامة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم التجارب الناجحة لبعض دول العالم في التنمية المستدامة كالتجربة الكندية والتجربة البلجيكية والاستفادة منها في التجربة الجزائرية ومنها:¹

الفرع الأول: تجربة كندا

تعد كندا من أوائل الدول المتقدمة التي بادرت، إلى الوضع استراتيجية للتنمية المستدامة ففي 1990 أصدرت الحكومة الاتحادية خطة كذا الخضراء للبيئة السليمة وأبدت الحكومة في عام 1195 نهجها التعلق بالإدارة العامة لالتزامها بالتنمية المستدامة وأعدت دليلا للحكومة التي تراعي قضايا البيئة وقد وقع كل الوزراء في ذلك الوقت على الدليل، ثم عين مفوض البيئة والتنمية المستدامة في مكتب مراجع الحسابات العام.

وقد وضعت وزراء البيئة في كندا الاستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة و تم إقرارها من قبل البرلمان الكندي في ابريل 1997 وكانت أداة مهمة في مساعدة وزارة البيئة في تحويل مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع، وقد شملت استراتيجية التنمية المستدامة لعام 1997 طائفة واسعة من المسائل وقادة إلى عدد من المنجزات المهمة. وقد تم الاسترشاد بثلاث مفاهيم أساسية لإعداد الاستراتيجية للتنمية المستدامة (2003/2001هي):

✚ الالتزام بنوعية حياة أفضل.

✚ اتباع نهج متكامل للتخطيط وصنع القرار.

✚ الالتزام بالإنصاف.

وفي هذا الإطار تم تحديد العناصر الرئيسية للإدارة استراتيجية التنمية المستدامة تمثلت بالآتي:

✚ استخدام نهج متكامل.

✚ العمل معا.

✚ استخدام حزمه من أدوات السياسة العامة.

✚ القيادة عن طريق توفير القدوة.

1-سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، سنة 2012-2013، ص115.

➤ زيادة مراعاة البيئة في عملية الحكومة.

الفرع الثاني: التجربة البلجيكية

بدأت بلجيكا في التسعينات القرن الماضي بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وعرفت بلجيكا التنمية المستدامة بان لها خمسة أبعاد هي:

➤ العدالة في التعامل مع الأجيال.

➤ إحداث التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

➤ المبدل الوقائي (الاعتراف بالنقاط التي تفتقر إلى اليقين العلمي ومواجهتها).

➤ مبدأ المشاركة.

وفي هذا الإطار ركزت بلجيكا على تناول المسائل الآتية:

➤ القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.

➤ حماية الغلاف الجوي (التغير المناخي واستنفاد الأوزون)

➤ النظم الايكولوجية البحرية (المواد الخطرة والصيد المفرط والتغيرات في أنماط الاستهلاك)

وقد حددت بلجيكا المشكلات القائمة فيما يرتبط بوضع الاستراتيجية وتنفيذها وهذه المشكلات هي:

➤ عدم وضع خيارات السياسات الاتحادية في إطار تحدي التنمية المستدامة الذي يواجه كوكب الأرض.

➤ غياب بعد النظر، مما أدى إلى قلة عدد الأهداف الوسيطة أو انعدام سبل تحقيقها.

➤ عدم كفاية الجهود المبذولة لتبيان الخيارات التنموية القائمة على أساس المشاركة.

➤ عدم الاعتبار الكافي لجوانب المرتبطة بالآثار طويلة الأجل لمهام التنمية الحالية.

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لها، ويعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها الجزائر التي تتعلق بتحسين النمو لاقصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضياتها.

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة باعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية البيئية والاجتماعية، وفيما يلي تحليل لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات¹:

1. المؤشرات البيئية

إن الوضع البيئي السائد السابق أدى إلى التفكير بجدية في المسائل البيئية وتهيئة الإقليم وتسيير المدن الذي أدى إلى الخروج بتقارير وطنية لحالة ومستقبل البيئة لسنة 2000، وأقره مجلس الوزراء في 12 أوت 2001 وكان هذا التقرير ثمرة مشاور وتبادل مختلف الآراء بين عدة أطراف من فروع وزارية ذات طابع بيئي، جامعات دراسات، وغيرها، وقام هذا التقرير بتشخيص ثلاث محاور:

أ. الوصول إلى التحديد بدقة الظواهر الضعيفة من الطابع المادي للإقليم.

ب. اكتشاف الثغرات والنقائص في السياسات العامة المتبعة.

ت. التأكيد على العجز وعدم كفاية الوظائف الدستورية والقانونية.

واستنادا إلى الأهداف والإجراءات الممكن اتخاذها من أجل تعزيز سياسة وطنية تتبع التنمية المستدامة كنموذج تنموي شامل، كان من الضروري وضع إطار قانوني وتشريعي يكمل الاستراتيجية الوطنية، فكان ذلك من اهتمامات المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية.

وفي إطار دعم السياسة الوطنية من أجل التنمية المستدامة، ظهرت عدة مؤسسات متخصصة تهتم بالمسائل البيئية، التكوين والأمن البيولوجي، نذكر أهمها:

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- الوكالة الوطنية للنفايات والأمن البيولوجي.
- الوكالة الوطنية لعلوم الأرض.

1- محمد طاهر قادري، اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 35، 36.

وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات البيئية:

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: يساهم في خلق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعل الفلاحة تلعب دورا هاما في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويهدف إلى إعادة الحياة في المناطق الريفية وبالخصوص المناطق المعزولة والمهشمة.

وفي مجال دعم البيئة الفلاحية، تم إنشاء الصناديق التالية¹:

✚ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

✚ صندوق التنمية الريفية.

✚ صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق السهلية والرعية.

ب. الغابات: تطور معدل المساحات الغابية في الجزائر ليصل إلى 22% المطلوبة للتوازن البيئي بهدف إعادة الإثراء الغابي، مخطط وطني للتشجير، تم وضعه منذ عدة سنوات، ويهدف إلى إدخال أنظمة اقتصادية فعالة، تسمح لسكان الريف من تحسين مداخيلها وظروف معيشتها، تدخل في إطار تنمية فلاحية الجبال، تقسيم الأراضي ومكافحة التصحر.

ج. مكافحة تلوث الهواء: من خلال إنشاء مراكز مراقبة نوعية الهواء، وبرامج لإزالة التلوث، وفي هذا الإطار تم تدشين شبكات سماء صافية "مراقبة الهواء في الجزائر"، (بدعم من البنك الدولي بقرض قيمته 36.6 مليون دولار).

كما بادرت مؤسسات توزيع المحروقات الى توزيع الخضراء (البنزين بدون رصاص) في أكثر من نقطة بيع موزعة عبر كامل التراب الوطني، مما يساعد على تخفيض نسب الغازات المنبعثة من السيارات ووسائل النقل الأخرى.

2. المؤشرات الاقتصادية: تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، على اعتبار إن عملية التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي، كما أن الاستدامة تتعلق بالموارد الاقتصادية وتتمثل إجمالاً في الآتي:

أ. مؤشرات اقتصادية و مالية: شهد الاقتصاد الوطني تطور ايجابي في المؤشرات المالية والاقتصادية بداية من سنة 2006، إذ تدل الأرقام وميزانية الدولة لسنة 2008 على أن البرنامج التكميلي لدعم النمو لازال قائماً، ويحظى

1 - أحمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية جامعة الجزائر، 2008، ص ص 77، 78.

بالأولوية لما يحتويه من مشاريع واستثمارات عمومية ذات أهمية وانعكاسات ايجابية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فبعد المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة الذي خصصت له 7 مليار دولار، حضي برنامج دعم النمو بمبلغ 55 مليار دولار، كما سجل البنك العالمي في تقريره الذي اهتم بالآفاق الاقتصادية العالمية لسنة 2009 والذي يدرس فيه اثار الازمة المالية العالمية على ارتفاع الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي نموا ملحوظ في الجزائر سنة 2008 مقارنة بسنة 2007.

وبشأن مساهمة الاستهلاك في ارتفاع الناتج الداخلي الخام أكد البنك العالمي أن الاستهلاك الخاص والاستهلاك العمومي ارتفعا بـ 1.9% و 1% خلال سنة، مقابل 0.5% و 0.6% في سنة 2005.

✚ فائض تجاري 14.3 مليار دولار نهاية جوان 2007.

✚ وصول رصيد صندوق ضبط الإيرادات البترولية الى مستوى يفوق 40 مليار دولار سنة 2007.

✚ انخفاض حجم الديون الخارجية الجزائرية سنة 2007 الى 5.1 مليارات دولار مقابل 5.47 مليارات دولار سنة 2006.

✚ احتياطي الصرف قدر بـ 140 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2008 اي بزيادة قدرها 30 مليار دولار مقارنة بالاحتياطي المسجل في نهاية 2007.

✚ توليد النفايات وادارتها: متابعة ومراقبة الاستثمارات الصناعية من بداية الدراسة التقنية التي تحدد مدى تأثير المشروع على البيئة، وهذا في مجالات مراقبة نوعية النظام البيئي، تسيير وتقليص المواد الصناعية الخطرة، ترقية التكنولوجيات التطبيقية وتنمية التكوين المتخصص في البيئة.

ومن اجل تحسين تسيير النفايات الصناعية، ومكافحة التلوث الصناعي ولهذا تم استثمار مبالغ كبيرة من طرف الدولة عن طريق تفعيل البرامج التالية:

✚ سماء صافية لمراقبة نوعية الهواء.

✚ مخطط تهيئة الساحل.

✚ عقود الاداء لعدة وحدات صناعية ملوثة.

✚ البرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة

ب. الاجراءات الضريبية: لقد تم في قوانين المالية لسنة 2000 إلى 2005 اضافة ضرائب جديدة متعلقة بحماية المحيط والبيئة، هذه الاجراءات كانت تخص النفايات الصلبة، العوامل الصناعية والانبعاثات الغازية، وتتمثل في اضافة رسوم على كل من:

✚ رفع النفايات المنزلية.

✚ تخزين نفايات نشاطات العلاج.

✚ عدم تخزين النفايات الصناعية.

✚ التلوث والمحروقات، والرسوم على المياه الصناعية المستعملة.

3. المؤشرات الاجتماعية:

أ. التعليم: يعد التعليم في الجزائر اجباريا لمدة 9 سنوات، وهو مجاني في جميع مستويات التعليمية أو التكوينية الحكومية، وتسهر الدولة على ضمان التعليم لجميع الاطفال البالغين سن التمدرس، حيث وصلت نسبة التمدرس الى 96.8%

حيث ادى تحسين خدمات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس الى تخفيض الامية بالنسبة للرجال والنساء إلى نسب أقل، وقد فاقت ميزانية التسيير للتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني 430 مليار دينار لسنة 2008.

ب. معدل البطالة: يشمل هذا المؤشر جميع افراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات او عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

حيث قدرت نسبة البطالة لدى الشباب من القوى العاملة في عمر من 15 الى 24 سنة حوالي 39% في سنة 1990، ومثلت نسبة الاناث حوالي 14% لنفس السنة.

كما نجد ان نسبة التشغيل في الجزائر عرفت انخفاضا ملحوظا، وللد من هذه الظاهرة تم اعداد برنامج وطني موازاة مع المؤتمر العالمي حول أهداف اللفية للتنمية، وعودة الانتعاش إلى الاقتصاد الوطني، تزامنا مع اسعار البترول وبدء تطبيق البرامج التنموية، وتجدر الاشارة الى التقدم الملموس في ميدان مكافحة الفقر، والتخفيض من اللامساواة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق، حيث كان متمركز في المناطق الريفية، وفي حين يعرف انخفاضا في المناطق الحضرية، غير ان التحول الديمغرافي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تأثره بعدة عوامل.

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة

قامت الوزارة المكلفة بحماية البيئة بإعداد مخططا وطنيا لنشاط البيئة والتنمية المستدامة يحدد من خلاله مجمل الأنشطة التي تعترم الدولة القيام بها في هذا المجال، وهكذا بدت الحاجة إلى استراتيجية وطنية تتمحور حول التوافق بين التنمية الاقتصادية وتقليص نسبة الفقر والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة المستدامة.¹

الفرع الأول: محاور الاستراتيجية الوطنية

تتموقع هذه الاستراتيجية ضمن منطقة التنمية المستدامة وانطلاقا من معاينة التقرير الوطني حول البيئة لسنة 2000 كان من الضروري أن تشرع الجزائر في بناء استراتيجية وطنية للبيئة تمتد لعشرة سنوات تدور حول المحاور التالية:²

1. بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.
 2. الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية والتنوع البيئي.
 3. تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات عمليات التطهير لمختلف الشبكات.
- أما من حيث المبادئ الخاصة بهذه الاستراتيجية فهي تقوم على المبادئ التالية:
1. إدماج القابلية البيئية في استراتيجية تنمية البلد قصد الحد من نمو دائم وتقليص الفقر.
 2. وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص.
 3. اعتبار البيئة قيمة يحميها القانون من خلال مراقبة مختلف السلوكيات المادية بالبيئة، وتحميل الملوث مسؤولية التعويض بدفع جميع التعويضات وإزالة كل المخاطر والمضار الماسة بالبيئة.

الفرع الثاني: أهداف الاستراتيجية

من خلال تحليل أسباب العوامل المتداخلة في حدوث ظاهرة الأزمة الايكولوجية للبلاد، تتضح لنا شاسعة وخطورة المشاكل البيئية في الجزائر، هذه المشاكل تؤثر على صحة ونوعية النمط المعيشي للسكان، كما تؤثر على إنتاجية واستمرارية الرصيد الطبيعي، وكذلك مرد ودية استعمال الموارد وطبيعة المنافسة الاقتصادية عموما. لذلك

1- يحي وناس، الآليات الوقائية لحماية المياه من التلوث في التشريع الجزائري (مداخلة في ملتقى الماء ورهانات المستقبل)، أيام 19-21 نوفمبر 2006، ص 28.

2- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسين العصرية، 2013، ص 283، 284.

حددت الأهداف العامة الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل إجمالاً في أربعة أهداف كبرى تتمثل فيما يلي¹:

1. تحسين صحة ونوعية المواطن يتحقق ذلك بواسطة:

✚ تهيئة المساحات الخضراء.

✚ تحسين الأطر القانونية والمؤسسية وإدارة البيئة.

✚ تقليص إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسسي أو المالي

المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين منجته: ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق ما يلي:

• زيادة مساحة الغطاء الغابي والمناطق المحمية حماية الأنظمة البيئية الهشة وإعطاء أهمية للتنوع البيولوجي والمناطق الشاطئية.

• التوزيع العقلاني للموارد واعتماد تكنولوجيا إنتاج واستعمال أكثر ملائمة.

• توضيح الطبيعة القانونية للعقارات أي حق الملكية واستعمال للأراضي الفلاحية والسهبية.

2. تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية: من خلال:

• عقلية استعمال الموارد الأولية الصناعية.

• عقلنة استعمال الموارد الطاقوية.

• تحويل وإغلاق المؤسسات العمومية الأكثر ثلوثاً والأقل مردودية مالية.

• تحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الإنتاج.

• تحسين صورة وسمعة القيمة التجارية للمؤسسات وترقية التكنولوجيا النقية.

• حماية البيئة الشاملة من خلال:

أ. حماية الواحات من النفايات المنزلية

ب. بدء تنفيذ مخطط النشاط الوطني لمكافحة التصحر

ت. وضع حيز التنفيذ الاستراتيجية الوطنية ومخطط الاستعمال الدائم للوقاية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

3. المحافظة على الرصيد الطبيعي وتحصيل مردوديته: وذلك من خلال:

✚ توضيح وتفعيل القانون العقاري خاصة فيما يتعلق بالأراضي المخصصة للزراعة أو الرعي (سواء كان

ذلك قصد التملك أو الاستعمال الذاتي).

✚ الاستعمال العقلاني للموارد المائية واختيار أنجع لتكنولوجيات في عمليات الإنتاج.

1 - يحيى وناس، مرجع سابق، ص 29.

- ✚ الوصول الى تحقيق هدف الامن الغذائي المنشود.
- ✚ تكثيف الغطاء الغابي وتأهيل المناطق المحمية.
- ✚ المحافظة على المناطق الساحلية وتكييفها والاعتناء بها.
- ✚ تعيين إطار قانوني يمكن السكان المحليين ومختلف الشركاء من المشاركة في تنفيذ مشاريع خاصة تتعلق بالمحافظة على التراث الطبيعي من اجل تحقيقي التنمية المستدامة.
- ✚ تقوية التنمية المحلية والريفية لتكثيف الشغل، وتحقيق العمالة محليا (خاصة في الريف قبل انتقالها الى المدينة فتزيد من تراكم الوضع).
- ✚ تعزيز وتنويع الصادرات لضمان ديمومة الموارد والسعي إلى الاحتفاظ بها.

4. المحافظة الشاملة على الاقليم، وذلك ضمن تحقيق ما يلي:

- ✚ تكثيف الغطاء النباتي وتنويعه وزيادة مساحته.
- ✚ رفع عدد المناطق المحمية والمناطق الرطبة، والمناطق المتهينة والمخصصة للتنمية المستدامة.
- المحافظة على الواحات وحمايتها من القاذورات والملوحة (ارتفاع مستوى المياه المالحة).

الفرع الثاني: تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية

من المنتظر أن تتمكن هذه الاستراتيجية من وضع الركائز الاولية للتنمية المستدامة، وهذا انطلاقا من تفعيل فكرتين رئيسيتين تتمثلان في:

1. ادماج حقيقة الاقليم في الاستراتيجية التنموية للبلاد، قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر.
2. وضع سياسات عمومية فاعلة، قصد مواجهة العوامل الخارجية للبيئة والمخرية لها، والتحكم في نمو الناتج من النشاطات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص.

المطلب الرابع: أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة المصادق عليها من طرف الجزائر

لقد أصبحت البيئة ومشكلاتها ذات طابع عالمي من حيث الآثار المترتبة عليها هذا ما جعل المجتمع الدولي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يتعامل مع المشكلات البيئية خارج الحدود الجغرافية والأطر السياسية، هذا ما يظهر جليا من خلال الاتفاقيات العديدة التي أبرمت في مجال حماية البيئة من التدهور والتنمية المستدامة، ومن بين القضايا الأساسية التي طرحت قضية تآكل طبقة الأوزون والتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية، ومشكلة

ألتصر وهذا ما جعلنا نحاول من خلال ما سيأتي تناول أهم الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر وهي:¹

الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ

تهدف هذه الاتفاقية إلى الوصول وفقا لأحكام متفق عليها وذات صلة إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفئية في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من طرف الإنسان في النظام المناخي وينبغي الوصول إلى هذا المستوى في فترة زمنية كافية لإعطاء فرصة للنظام الايكولوجية بان تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ فتضمن بذلك عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر وتمضي قدما نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

وعلى هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي:

✚ انجاز جرد وطني للغازات الدفئية.

✚ انجاز استراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفئية ويتم هذا بمشاركة عدة قطاعات.

✚ القيام بدراسات حول الآثار المحتملة لنتيجة عن التغيرات المناخية.

الفرع الثاني: حماية طبقة الأوزون

إن تناقص تركيز الأوزون في طبقات الجو العليا يمكن أن يصل إلى الأرض بقدر أكبر من الأشعة البنفسجية، وهذا ما قد يؤدي بدوره إلى الإصابة بالعديد من الأمراض والأضرار البيئية وقد ازدهر هذا التعاون نظرا لتفهم الدول المتقدمة للمشاكل البيئية التي تعاني منها الدول النامية.

وقد تمثلت مهام مكتب الأوزون الجزائري فيما يلي:

✚ تشخيص مستعملي المواد المضرّة بطبقة الأوزون من اجل مساعدتهم لتطوير مشاريع تستعمل التكنولوجيا البديلة.

✚ القيام بحملات إعلامية من أجل تحسين الرأي العام بالمشاكل البيئية المرتبطة باستعمال المواد المضرّة بطبقة الأوزون.

✚ اقتراح إجراءات تنظيمية تمس تطوير وانطلاق عمل بروتوكول مونتريال.

✚ خلق الاحتكاك بين الهيئات الوطنية والدولية المعنية بهذا البرنامج.

✚ اقتراح الرسوم الجمركية وإجراءات تشجع على الإقلاع على استعمال المواد المضرّة بطبقة الأوزون.

1-التنمية المستدامة في الجزائر، تاريخ النصف، 18/04/2018، متاح على [www.benhasine.over\(2018/03/23\)blog.com/article-](http://www.benhasine.over(2018/03/23)blog.com/article-)

تشجيع استعمال إشهار "لا تسيء لطبقة الأوزون ولا تستعمل المواد المضرة بطبقة الأوزون.

الفرع الثالث: التنوع البيئي

يعد التنوع البيئي أساس التنمية المستدامة ومصدر الأمن الاقتصادي والبيئي للأجيال القادمة، فهو يشمل كل أنماط الحياة والأنظمة البيئية وهو بذلك يوفر موارد عديدة كالأغذية والموارد الأولية والتنوع النباتي والسلالات الحيوانية التي تحتاجها الزراعة.

ولقد صادفت الجزائر خلال 6 جافني 1995 على اتفاقية التنوع البيولوجي، ومن أجل تحضير الإستراتيجية وبرنامج عمل في هذا الإطار وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في متناول الحكومة مبلغ 335 ألف دولار ودائما في هذا الإطار جاء قانون 03/10/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي نص من خلال الموارد (40،41،42،43) على العناية بالمناظر الحية الحيوانية غير الأليفة و الفصائل النباتية الطبيعية والوسط الذي يحتضنه وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطنها والأوساط الصحراوية وحماية الإطار المعيشي كما تحويل بعض مناطق التراب إلى مناطق محمية من خلال إنشاء الحظائر الوطنية والمساحات الطبيعية و مناطق الصيد.

الفرع الرابع: الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر

لقد كانت الجزائر من بين الدول الأوائل التي طالبت المجتمع الدولي بمكافحة هذه الظاهرة وأهمية تجنيد كل القدرات المادية والبشرية للحد منها، لهذا لعبت الجزائر دورا هاما في انجاز هذه الاتفاقيات من خلال إلحاحها لمستमित بضرورة انجاز آلية تشريعية دولية للتصدي لمشكلة التصحر.

ووفقا للمادة التاسعة لهذه الاتفاقية بدأت الجزائر في إعداد برنامج وطنيا للحد من هذه الظاهرة الذي يركز على صيانة وحفظ الموارد الطبيعية والمشاركة العملية للسكان المحليين والهدف من هذا البرنامج هو إعداد استراتيجية طويلة المدى لمكافحة التصحر وتخفيف الجفاف بالتأكيد على تنفيذها وإدماجها في السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المطلب الخامس: التحديات التي واجهتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة

هناك العديد من القضايا العالقة التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة، لأنها تعترض مسيرتها وتحول دون الوصول الى تحقيق نتائج فعلية ترتسم على ارض الواقع، وعلى الرغم من تداخلها واختلافها، فمنها تحديات ذات طابع اقتصادي ومنها ما يمثل تحديا اجتماعيا واخر بيئيا وغيرها من التحديات، وسنحاول أن نعدد اهمها¹:

أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

1. ضعف معدل النمو الاقتصادي:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي القائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي مستمر، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فان الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي.

ورغم تحسين مستوى النمو الاقتصادي إلا أننا نلاحظ ما يلي:²

✚ تذبذب معدلات النمو نظرا لارتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، توصيات البنك العالمي جيب تحقيق معدل نمو في حدود 7%.

✚ تدهور القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة

1993-1998.

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

✚ ترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة.

✚ تشجيع القطاعات البديلة وذات الاولوية كالقطاع الفلاحي والسياحي.

✚ اصلاح النظام الجبائي في سياق تشجيع الاستثمار.

✚ تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولي ولظروف الاسواق الخارجية.

✚ تفعيل دور القطاع الخاص، وتحفيزه واشراكه في عملية التنمية.

1- قدي عبد المجيد، "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييمية"، مجلة les cread du cahiers، العدد 61، 2002، ص14.

2- المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004/2005 الجزائر، ص120.

توفير مناخ كفيل بجذب الاستثمارات المباشرة

2. تفشي وتصاعد معدلات البطالة:

ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل خلال الخمس عشر سنة الأخيرة الى تفشي ظاهرة البطالة، واتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا إنها تبقى مرتفعة، وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة الى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

إن سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر في اطار برامج الانعاش الاقتصادي لم تعمل على تحقيق شروط العمل المنتج اللائق، اين يظل اكثر من نصف العمال فيها غير مؤمنين اجتماعيا ولا يحصلون على أجور عادلة، مع تزايد انتشار ظاهرة الفقر والهجرة السرية التي اصبحت ملاذ الكثير من الشباب البطال في يومنا هذا كما ان سبب اخفاق السياسة المتبناة في مكافحة البطالة في الجزائر حسب العديد من الاحصائيات، يعود بشكل أساسي إلا أن هذه الأخيرة مبنية على الظرفية بغية شراء السلم الاجتماعي، بالإضافة الى كونها تعتمد بشكل كبير على برامج الانفاق الحكومي، التي يعد الربيع من المحروقات مصدر تمويلها والذي يدوره رهين تقلبات الاسواق الدولية،¹

الجدول رقم(3): يوضح تطورات معدلات البطالة للفترة 2001-2016

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27,79	25,89	23,89	17,70	15,30	12,30	13,80	11,30	10
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل البطالة %	10	10	11	9,80	10,60	11,90	11,50	11,69	

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

1- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 40.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة في الجزائر ينبغي وضع استراتيجية شاملة ترعى الاعتبارات التالية:¹

- ✚ تسخير اقل تمركز لأجهزة التشغيل وتخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن أثر الموارد المخصصة.
- ✚ وضع الية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- ✚ تحسين نظام المعلومات الاحصائية حول التشغيل.
- ✚ الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- ✚ ضرورة رفع النمو الاقتصادي، حيث ان زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة الى ارتفاع مستوى التشغيل.
- ✚ اقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية.
- ✚ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

3. تفاقم حدة الفقر: لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بداية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما اتاحه هذه التنمية من تحسين بعض المؤشرات منها، التعليم، الصحة، والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، الا انها مازالت قاصرة عن الارتقاء بغالبية العظمى من أفراد المجتمع الى مصاف بالدول المتقدمة، بالإضافة الى تفاقم حدة الفقر داخل المجتمع الجزائري.

والجدول الموالي يوضح تطورات معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2001-2014:

الجدول رقم (4): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنة	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل الفقر %	23	21	16	15	13	12	11,5	11,4	11,1

المصدر: الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات مجلة الباحث، جامعة قاصدي

مرياح، ورقلة، الجزائر، العدد(16)، 2016، ص306.

1-مراد ناصر، نفس المرجع السابق.

بالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لاسيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني استراتيجية واضحة في مكافحة الفقر، وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- ✚ ضرورة الاخذ بالحلول الاسلامية للقضاء على الفقر في الجزائر .
- ✚ ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة القومية بين ولايات الجزائر المختلفة.
- ✚ تقوية وتدعيم الادارات المعنية بتنفيذ مشروعات وبرامج محاربة الفقر .
- ✚ تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية¹

4. التلوث البيئي:

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى الأسباب التالية:

- ✚ إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية.
- ✚ قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام.
- ✚ ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات.
- ✚ سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية.
- ✚ النمو الديمغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

ولمواجهة كل ما سبق، قامت الجزائر بعدة مبادرات واستراتيجيات لحماية البيئة ولمكافحة التلوث البيئي حيث تنوعت هذه الاستراتيجيات من التحسيسية إلى القانونية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وما يجدر الإشارة إليه أن الحفاظ على البيئة والتقليل من مشكل التلوث البيئي مسؤولية الجميع ولا تقع على عاتق الحكومة فقط وللتقليل منه لا بد من:

- ✚ غرس ثقافة الوعي البيئي لدى الأجيال الصاعدة في مختلف المستويات التعليمية بدءا برسم هذا الوعي على المستوى الاسري، وغرس مسؤولية الحفاظ على المحيط لدى مختلف افراد المجتمع.
- ✚ على الحكومة تشجيع المؤسسات التي تحافظ على البيئة.

1 - جودي الساطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة التواصل، العدد 16، 2016، ص 307.

تشجيع الباحثين الذين يبتكرون برامج علمية تعالج النفايات المنزلية والصناعية¹.

المبحث الثاني: ركائز استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

بذلت الجزائر جهود معتبرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فقامت باعتماد مجموعة من الأدوات والآليات من أجل حصر مجالات العمل قصد تفعيل الاستدامة، من أجهزة وهيئات يمكن لها إذا ما اصطبغت بالطابع الرسمي واستعانت بالأداة القانونية، ووفرت لها الوسيلة المالية والمادية، وجندت لها الطاقات البشرية، أن تكون المنطلق والمرجع في العملية كلها.

المطلب الأول: البناء المؤسسي للمحافظة على البيئة في الجزائر:

لقد أولت الجزائر اهتماما بالبيئة فأنشأت خصيصا لذلك عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة، حيث قامت سنة 1974 بإنشاء المجلس الوطني للبيئة وهو هيئة مكونة من عدة لجان من ميادين مختلفة، وحل المجلس في أوت سنة 1977 وتم تحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وإنشاء مديرية البيئة، وفي مارس 1981 قامت بإلغاء مديرية البيئة وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، والتي أعطيت لها تسمية مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها وفي جويلية 1983 تم تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE، وفي سنة 1984 تم إسناد المصالح المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات، كما تم في سنة 1988 تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفلاحة، وما الفترة ما بين سنتي 1990-1992 حولت هذه الاختصاصات إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات، وفي سنة 1994 تم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتم إنشاء مديرية عامة للبيئة، والمفتشية العامة للبيئة والمفتشيات الولائية، ومن الهيئات التي أنشئت خصيصا لحماية البيئة في الجزائر نذكر:

1. المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة:

ويعد مكسبا هاما بالنسبة للبيئة، يتولى رئاسته رئيس الحكومة، وهو يضم إضافة إلى ذلك 12 وزيرا إضافة إلى أعضاء ذوي اختصاص في ميدان البيئة، وتتمثل مهمة المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة في متابعة السياسة الدولية في هذا المجال والاهتمام بالمسائل الكبرى الراهنة ذات الصلة بالبيئة².

1 -مراد ناصر، مرجع سابق، ص 150 وما بعدها.

2 -قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسين العصرية، 2013، ص 281.

2. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:

أنشئت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2000، وحدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 01-09 الصادر في 7 جانفي 2001، ويعد إنشاؤها أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لمشروع إدماج البيئة ضمن مخططات التنمية، ومعبرا عن اهتمام السلوكات الحكومية بإعداد برامج تنموية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها¹.

3. مراقب المهن البيئية:

والذي تم إنشاؤه بالتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

✚ الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة.

✚ المؤسسات: إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني، تسيير النفايات الصناعية.

✚ مكاتب الدراسات: دراسة الآثار على البيئة، مراجعات البيئية.

✚ جمعيات بيئية، اجتماعية، مهنية، شبابية، نسوية: برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسين ونشر

السلوكيات البيئية السليمة²

4. نظام شامل للمعلومات:

من خلال وضع نظام معلومات يعمل على تجميع وتقارب المعلومات القطاعية، وقد اتجهت بعض القطاعات إلى تبني هذا النظام ومنها الوكالة الوطنية للموارد المائية.

كما استحدثت المشرع هيئات إدارية مركزية تعنى بتنظيم وتسيير مجالات بيئية معينة بهدف دعم الاستراتيجية الوطنية للبيئة منها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة 2002، الوكالة الوطنية للنفايات والمحافظة الوطنية للساحل 2002، فضلا عن هيئات متخصصة أخرى منها: الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية 2001، الديوان الوطني للتطهير 2001، صندوق البيئة وإزالة التلوث 2001، المركزي الوطني للتكوين في المهن البيئية المركزي الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأكثر نقاء 2002، المفتشيات الجهوية للبيئة 2003، المركزي الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المديرية الولائية للبيئة 2003، المحافظة الوطنية للساحل 2004، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية 2005، الوكالة الوطنية لعلوم الأرض 2006، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم 2011.³

1 - عيسى قيقوب، كالي محمد، السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتمنراست الجزائر، العدد 13، أبريل 2017، ص 14.

2- عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، الجزائر، الدار الخلدونية لنشر والتوزيع، 2016، ص ص 187-188.

3- نجوى عبد الصمد، المحاسبة عن الأداء البيئي: دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الايزو 14001، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2014/2015، ص ص 121-123.

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر

شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون رقم 83-03 لكن تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة خلال السنوات الأربع الأخيرة شكل إحدى أولويات استراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة، حيث أن هناك 10 نصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار، 5 منها تمت المصادقة عليها بينما الأخرى لا تزال قيد المراجعة وفيما يلي بعض القوانين التي تم المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر¹:

1. القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريودي جانيرو 1992، ومن بين أهم الترتيبات التي نص عليها:

✚ تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف

لجودة الموارد الطبيعية "الهواء، الماء، الأرض، وباطن الأرض".

✚ إجبارية تعيين المستغل لممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين.

✚ تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.

✚ إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

2. القانون المتعلق بالتسيير، الرقابة والتخلص من النفايات:

لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية العديدة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة، وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخلص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحلها، وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر.

3. القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:

يتمحور نص القانون حول ثلاثة معالم رئيسية هي:

✚ الوقاية، الإشراف والإعلام.

✚ إعداد أدوات التخطيط.

✚ ترتيب إجراءات التقنية، جبائية ومالية، رقابية، عقابية.

1 - نفس المرجع السابق، ص، ص 187، 188.

حيث ينص القانون على إجبارية قيام السلطات العمومية على مستوى التجمعات الكبرى-أكثر من 500.000 كلم² -بالرقابة على جودة الهواء، اعتمادا على أدوات التخطيط التالية: المخطط الجهوي لجودة الهواء، مخطط حماية الجو، مخطط التنقل الحضري.

المطلب الثالث: أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر

تتمثل الأساليب الاقتصادية التي تعتمد عليها الجزائر في مجال البيئة فيما يأتي:

1. سياسات دعم الأسعار

تعتبر سياسات الدعم غالبا ذات منافع اجتماعية، لكنها قد تؤدي عند الإفراط إلى نتائج وخيمة على البيئة، فالهدف الرئيسي لها هو الاقتراب تدريجيا من حقيقة الأسعار وذلك بانتهاج سياسات سعرية، مثل الأسعار وذلك بانتهاج سياسات سعرية، مثل الأسعار المتفاصلة حسب مختلف المستعملين للحد من الاقتصاد في الماء، وفيما يخص ماء الشرب الموزع على الأسر فان سياسة الشرائح بشريحة أولى ذات سعر معقول للسكان ذوي الدخل الضعيف ينبغي الإبقاء عليها (توصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي).

2. ضريبة النقود

حيث تقوم بتحصيل الضريبة على الوقود على مستوى كل ولاية، وتقوم مصلحة الضرائب بتحصيل الضريبة على لوقود وعلى الموارد البترولية.

ومن أجل القيام بتحصيل الضرائب هناك العديد من العمال الواجب تنفيذها:

✚ إحصاء وتطهير القائمة الإجمالية في كل البلديات والمناطق الملوثة.

✚ إعداد ملف مشترك مع مختلف مصالح الولاية.

✚ المراقبة والاتصال المتواصل بما في ذلك القيام بزيارة ميدانية.

✚ إقامة الأيام الدراسية كالملتقيات والندوات وغيرها، خاصة تنظيم الندوات مع المعنيين حيث تنظيم مديريات

البيئة على مستوى كل ولاية العديد من الاجتماعات مع مالحي الضرائب ومختلف المصالح المعنية في الولايات¹.

3. دعم القطاع الفلاحي

تخص الأسعار المدعومة في هذا القطاع من الناحية التقليدية: دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية والأسعار المحددة إداريا ومواد الصحة النباتية والتسعيرة الزهيدة للمياه المتخصصة للسقي.

1 -عبد المجيد قدرى، مرجع سابق، ص190.

- أن خفض التدرجي لضروب الدعم المالي والتسعيرة الملائمة للموارد، واعتماد سياسة مكيافة لأسعار أمور تساعد بالتضافر مع السياسات القطاعية الموائمة على ما يلي¹:
- ✚ ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للجو.
 - ✚ التحكم في استهلاك الماء وتوفير عوائد لإعادة تأهيل المنشآت الأساسية القائمة.
 - ✚ التحكم في استعمال الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة.
4. الإنفاق الحكومي: وينقسم إلى:²

- الإنفاق الحكومي على البرامج البيئية الرئيسية:

إن المقصود من نفقات حماية البيئة هو الموارد الاقتصادية المتخصصة أساسا من الدولة، وتشمل بصورة رئيسية:

- أ. برامج انجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية.
 - ب. برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب.
 - ت. برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تقنيتهما في معظمها للمؤسسات العمومية الكبرى في القطاعات الطافية والصناعية.
 - ث. النفقات المتعلقة بجمع وطرحها في المفارغ.
 - ج. نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة.
 - ح. نفقات تسيير الوكالات الرئيسية.
- النفقات المخصصة للموارد الطبيعية:

تبين النتائج أن الموارد الطبيعية (المياه، الأراضي، السهوب) تشكل القسط الرئيس في الاستثمارات العمومية على الرغم من حصول انخفاض محسوس خلال العشرية الثانية، ومع ذلك فإن تدهور الموارد لم يتم القضاء عليه ولم يتم تعويض ما حصل من نضوب في موارد الدولة بموارد أخرى بسبب غياب تسعيرة ملائمة لموارد الماء من جهة وتغطية كافة تكاليف التطهير وصرف المياه المستعملة من جهة أخرى نظرا لغياب سياسة تشرك السكان في حماية الموارد الطبيعية، وعليه فإن تحديد سياسات جريئة لتسيير الموارد الطبيعية تسييرا محكما أمر مستعجل وملح لان الأرقام تبين ذلك. فالنفقات المخصصة لحماية الأراضي وتجديد الغابات وتهيئة السهوب قد انخفضت

1- أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر سنة 2017/2018، ص ص 157.156.

2- نفس المرجع السابق، ص 159.

بنسبة 62، والمخصصة منها للتطهير وتنقية المياه المستعملة بنسبة 41 خلال العشرية الثانية. مما يظهر ضرورة استخدام التسعيرة الملائم للموارد البيئية إضافة إلى تحديد حقوق الملكية.

المبحث الثالث: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كاستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة

إن الوضعية الاقتصادية للجزائر سنوات ما بعد الاستقلال أدت إلى محاولة وضع استراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة قائمة على الصناعة واستثمارات الدولة ومقابل هذا قامت بهيكله القطاع الفلاحي والهدف من كل هذا هو الوصول غالى الاستقلال الاقتصادي، أن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي طبقتها الجزائر منذ أواخر الثمانينات كان هدفها إعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وبعث عجلة التنمية إلى تطبيق الحرية السياسية الذي يزيد من حركة الشفافية والمساءلة وتفويض السلطات للمجمع المدني.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة ببرامج الإنعاش الاقتصادي إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو الاقتصاد المستدام بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها لخدمة التنمية المستدامة وهذا ما سنتطرق من خلال التعرض للسياسات التنموية في ظل برامج الإنعاش من خلال:

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، فهو عبارة عم مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية وقد تم تسطير من خال هذا البرنامج مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- ✚ اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- ✚ إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية.
- ✚ مستوى نضج المشاريع.
- ✚ توفير الوسائل والقدرات لإنجاز، ولاسيما منها الوطنية.
- ✚ العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

1. دعم النشاطات الإنتاجية:

أ. الفلاحة: يتمحور حول البرامج (PNDA) بتكلفة قدرها 65 مليار دج يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لمرتبطة بـ:

- ✚ تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من الإنتاجات الزراعية.

1 - محمد عدنان وديع، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية المعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، ص 487.

- ✚ إعادة أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
 - ✚ حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب شغل الريفي.
 - ✚ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي.
 - ✚ مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عم طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.
- ب. الصيد والموارد المائية: نظرا لطول الساحل الجزائري، فان هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية، فالبرنامج يتضمن أساسا في عمليات البناء، التصليح والصيانة البحرية،... الخ، والتكييف، التقييم، التبريد، النقل،... الخ، ويقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج ب 9.5 مليار دج ..
- ت. التجهيزات الهيكلية لل عمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، تم تقدير هذا البرنامج ب 1331.2 مليار دج.
- خ. تامين الموانئ والمطارات والطرق: بهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1.7 مليار دج.
- د. الاتصالات: مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله. تكلفة هذا المشروع تقدر ب 10 ملايين دج.
2. إحياء الفضاءات الريفية بالجمال، الهضاب العليا والواحات: البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي، والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد لإحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سيسمح بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، وخلق مناصب الشغل.
- وتوزع الغلاف المالي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (5): يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المبالغ المخصصة (مليار دج)	القطاعات
31,3	البنى التحتية للموارد المائية
54,6	البنى التحتية للسكك الحديدية
45,3	الاشغال العمومية
131,2	المجموع الاول: التجهيزات الهيكلية لل عمران
1,7	المجموع الثاني: الموانئ والمطارات والطرق
10	المجموع الثالث: الاتصالات
6,1	المحيط
16,8	الطاقة
9,1	الفلاحة (حماية الاحواض المنحدرة)
35,6	السكن
27,6	المجموع الثالث: احياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات
210,5	المجموع الكلي = المجموع الاول +المجموع الثاني +المجموع الثالث

SOURCE :LE PLAN DE LA RELANCE économique ; les composantes du programme OP_CTT ,P 8

يتطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وموارد مالية ومادية وبشرية، من اجل انجازه وبأقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9,8	7,5	2,5	0,2	عصرنة ادارة الضرائب
22,5	5	5	7	5,5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0,4	0,5	0,8	0,3	تهيئة المناطق الصناعة
2	-	0,7	1	0,3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0,08	-	-	0,05	0,03	نموذج التنبأ على المدى المتوسط
46,58	15,2	13,7	11,35	6,33	المجموع

Source :programme de soutien a la relance économique appui aux réformes ,OP_CTT ,P20

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ب 478

مليار وكانت هيكله الاستثمارات المكلفة كالآتي:

الجدول رقم(7): يوضح توزيع هيكل إجمالي للاستثمارات وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال فترة 2001-2004

المبالغ المخصصة (مليار دج)	هيكل الاستثمارات
155	تحسين ظروف المعيشة
74	الانشطة المنتجة
76	الموارد البشرية و الحماية الاجتماعية
124	البنى التحتية
20	حماية الوسط
29	البنى التحتية للإدارة
478	المجموع

SOURCE : Le plan de la relance économique ,les composantes du programme ,OP _CTT ,P 9_10

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي¹:

✚ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3.700 مليار دينار)، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2.350 مليار دينار) من الأنفاق العمومي.

✚ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس (بنسبة 6.8% في سنة 2003).

تراجع في البطالة أكثر 29%، 24%.

1 -تركمانى عبد الله، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس، 2006، ص14.

✚ انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن.

الفرع الأول: الإصلاح في المجال الاقتصادي:

1. تحسين إطار الاستثمار:

ترقية الاستثمار وضبطه: -وتعتم الحكومة على مراجعة قانون الاستثمارات، وتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار يتطلب مراجعات التشريعية والتنظيمية، ومضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، كما تسهر الحكومة على تحسين مستوى جهودها ومواصلتها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبية.

2. تسوية مسألة العقار: غالبا ما تعتبر عائقا أمام الاستثمار.

مشكلة العقار الصناعي تعزم الحكومة على:

✚ إصلاح تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتثمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة،

وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات.

✚ إصلاح فائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية.

3. النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر أنحاء البلاد:

- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها:

أ. قطاع المحروقات والمناجم: ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية من اجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم، ودعم الأنشطة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

ب. التنمية الريفية: يلحق إنعاش الفلاحة ببرامج دعم وتنمية الأرياف، وفي هذا الإطار عملت الحكومة على مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، من خلال:

✚ دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات.

✚ برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.

✚ دعم برامج الإسكان الريفي.

ت. الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة:

في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض ستم مواصلة انتهاج سياسة البيئية لتحقيق إبعاد التنمية المستدامة وتكريس الدولة وسائلها لتحسين البيئة والحفاظ عليها من خلال عمليات التطهير وإزالة النفايات وفرض

احترام التشريعات البيئية وإشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة، وفي مجال تسيير النفايات والخاصة والتلوث، ستحرص الحكومة على:

- ✚ فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- ✚ إشراك الفاعلين المعنيين وترسيخ قاعدة "من يلوث يدفع".
- ✚ تطوير خطط التخفيف التدريجي من التلوثات والاضرار.
- ✚ الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته.
- ✚ الاستعمال المستدام للتنوع البيئي والموارد الجينية.
- ✚ حفظ المنظومات البيئية الهشة.

✚ إنشاء مناطق تهيئة متكاملة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية

المواطنين إعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق والأنظمة البيئية للوحدات.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010-2019)

1. البرنامج الخماسي (2010-2014)

يهدف هذا البرنامج الى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد، وعليه فان محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي¹:

تخصيص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباء وغاز إضافة إلى تحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الآتي:

- ✚ مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قطرات الموانئ.
- ✚ تحديث وشبكة السكة الحديدية وتحسين النقا الحضري.
- ✚ تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاعات العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
- ✚ دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة.

1- ناجية صالح، فتيحة مخناش، تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، الملتقى الدولي بتاريخ 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

2. برنامج التنمية للفترة (2015-2019)

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 من اجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني، ومن اجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

أ. تطوير النشاطات الفلاحية: من خلال:

الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بنشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.

توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.

مضاعفة الإنتاج من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة ورفع قدرتها.

ب. توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: من خلال:

ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة

دعم نشاطات تهمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب.

إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة

ت. تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها: من خلال:

مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب.

تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.¹

خلاصة الفصل:

بعدما تعرفنا على تجربة الجزائر في حماية البيئة واستراتيجيتها في تحقيق التنمية المستدامة، فإننا نخلص إلى أن جل عناصر النجاح متوفرة فلا الطبيعة بخلت ولا المشاكل استحالت حلها، وقد بينت التجارب المطبقة في دول أخرى، أن النمو والنهوض بالشغل هو مسالة استراتيجية للنهوض بكل قطاعات الاقتصاد الوطني في انسجام وتكامل بينهما، ومن اجل ذلك تؤكد الجزائر على ضرورة تعميق الإصلاحات والمشاريع التنموية بطريقة واقعية، وكذلك تطبيق استراتيجية قادرة على إعطاء انطلاقة جديدة للتقدم وكيفية المحافظة على ذلك.

على الرغم من المحاولات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أنها تصدم بكثير من التحديات والصعوبات فيجب على الجزائر تفعيل واعتماد استراتيجية حقيقية في سبيل مواجهة هذه التحديات قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة.

الخطبة

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد لبيئية والعمل على تنميتها، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على راس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الازمات الاقتصادية.

في دراستنا هذه وبعد معالجة إشكالية واقع التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر بجزئه النظري والتطبيقي وبعد معالجة إشكالية الوقع الذي تلعبه الجزائر تبين لنا مجموعة من الحقائق حول التنمية المستدامة ومتطلبات تنفيذها من خلال فرض الجهود نحو إرساء أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة وهذا لرفع الوعي على المستوى الكلي والجزئي (بالنسبة للمؤسسة والدولة).

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتم إسقاط الجانب النظري على إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة وسعيها في أن تفعل وتحقق هذه التنمية التي تمس كامل المناحي الحياتية، بشقها الاقتصادي والاجتماعي ومناحيها البيئية من خلال البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر، ومن خلال دراستنا هذه قمنا بمحاولة التعرض لبرامج التنمية المستدامة ومحاولة إبراز الدور الذي تلعبه في تقرير أبعادها.

من خلال ما يظهر نرى بان الجزائر لازالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل ابعاد التنمية المستدامة والتي لازالت تعاني من عدة مشاكل وتحديات.

اختبار الفرضيات:

• الفرضية الأولى:

التي تنص على أن " التنمية المستدامة مفهوم غائب في المنظمات الجزائرية " ومن اجل اختبارها وإثبات صحتها، نجد أن مفهوم التنمية المستدامة لا يزال مبهم وغير متفق على مفهوم موحد في المنظمات بشكل عام رغم المجهودات المبذولة من طرف الجهات المختصة التي تسعى لإرساء أبعاد التنمية المستدامة ومن هذا المنطلق نثبت صحة الفرضية التي تنص على: التنمية المستدامة مفهوم غائب في المنظمات الجزائرية

• الفرضية الثانية:

والتي تنص على أن "استراتيجيات التنمية المستدامة تساهم في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة" ومن اجل اختبارها وإثبات صحتها، قمنا بمحاولة عرض واقع التجارب الإستراتيجية للنهوض بالتنمية المستدامة على المستوى الكلي(الدولة) كما تطرقنا إلى البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي، لنتوصل أن لمجمل الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر تساهم إلى حد بعيد في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة رغم الظروف القانونية والتشريعية التي لازالت تلقى عزوف الكثير من المنظمات ومن هذا القبيل نثبت صحة الفرضية التي تنص على:

استراتيجيات التنمية المستدامة تساهم في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة

• الفرضية الثالثة:

والتي تنص على "تسعى الجزائر ضمن سياساتها تفعيل ما يسمى بالتنمية المستدامة" ومن أجل اختبارها واثبت صحتها، تم عرض جملة من السياسات التي تتبناها الجزائر ضمن مقوماتها والتي تعتبرها كإجراءات تحفيزية تحت المنضمت بتبني وإرساء مفاهيم التنمية المستدامة داخل محيطها وبين موظفيها وعمالها ومن هنا نثبت صحة الفرضية القائلة.

تسعى الجزائر ضمن سياساتها تفعيل ما يسمى التنمية المستدامة

ولقد هدفت الدراسة إلى توضيح الواقع في الجزائر للتنمية المستدامة من خلال محاولة دراسة الواقع الجزائري.

وبعد ما تم تقديم وفهم التنمية المستدامة و طرق تحقيقها توصلنا إلى النتائج الآتية:

نتائج الدراسة:

- ✓ التنمية المستدامة هي التنمية التي توفق بين احتياجات ومتطلبات الحاضر والمستقبل.
- ✓ تشمل التنمية المستدامة على ثلاث ابعاد اساسية متكاملة ومتداخلة فيما بينها، وهي الجانب الاجتماعي، البيئي، لاقتصادي، فهي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل لفوائد هذا النمو، اضافة الى حماية البيئة والاهتمام بالموارد البشري.
- ✓ يعد البعد البيئي هو البعد الأهم في التنمية المستدامة، لأن التنمية البيئية سوف تؤدي بلا شك إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إدامة الموارد واستغلالها بشكل أمثل، كما يساهم في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير بيئة نظيفة.
- ✓ رغم الصعوبات التي تواجه الجزائر فيما يتعلق بتطبيق التنمية المستدامة إلا انه توجد قناعات بضرورة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، فان للجزائر جميع المقومات التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ توجد صعوبات في ضبط و تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة
- ✓ إستراتيجية التنمية المستدامة لابد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحة. إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة، كما لا ننسى ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية وعدم الإسراف فيها.

- ✓ الوقوف على التجارب الناجحة للدول الأخرى في مجال التنمية المستدامة ككندا وبلجيكا عند وضع الاستراتيجيات والخطط المعنية بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ✓ بالرغم من ان الجزائر قد شاركت وصادقت على الكثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وحماية الانسان والحيوان، إلا أنها مازلت تعتمد على الصناعة الاستخراجية التي تخلف اضرارا بيئية كبيرة على المحيط السكاني والنباتي وتعرض الراس المال الطبيعي الى النضوب مما يحرم الاجيال القادمة من حقها في التمتع بها. فعموما يمكن أن نقول انه بالرغم من بعض الانجازات التي قامت بها الدولة منذ الشروع في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الا انه مازالت هناك الكثير من المشاكل في انتظار الحلول خاصة ما يتعلق منها بالفساد والفقير والبطالة.
- ✓ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019 برنامج التزمت به الجزائر، واعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصا عالمي، ويمكن أن نقول أن هذا البرنامج قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني.

توصيات الدراسة:

- ✓ على الجزائر أن تعمل على توظيف مفاهيم التنمية المستدامة واستراتيجياتها.
- ✓ يجب تشجيع تطبيق التنمية المستدامة لما توفره من أعوان للدولة والمؤسسات.
- ✓ ضرورة تكشف الجهود لتحسين مناخ التنمية المستدامة وتشجيع العمل بمبادئها.
- ✓ ضرورة ضبط معايير التنمية المستدامة ونوصي بضرورة تدخل الدولة لمنح تحفيزات خاصة بها.
- ✓ وضع إستراتيجية شاملة للعمل على تحقيق تنمية حقيقية.
- ✓ العمل على الاقتداء بالدول المتقدمة والتي كانت لها تجارب ناجحة في تحقيق أهداف أبعاد التنمية المستدامة.
- ✓ فتح المجال أمام المنظمات الدولية للقيام بدورها في محاربة الفقر وحماية البيئة.
- ✓ العمل على إدخال الطرق الحديثة في تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة.

آفاق الدراسة:

بعد عرضنا لموضوع الدراسة والنتائج واقتراحنا والتوصيات التي تراها مفيدة، طرأت لنا نقاط أخرى مازالت

مجهولة يمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة

✓ مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة.

✓ تحسين الأداء البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

✓ دور الاستثمار الفكري في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد زيوط، تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية جامعة الجزائر، 2008.
2. أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013.
3. أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر سنة 2017/2018.
4. أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013.
5. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان، الألفية للنشر والتوزيع، 2003.
6. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهن، الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة، 2000.
7. عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراجية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2015.
8. عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، الجزائر، الدار الخلدونية لنشر والتوزيع، 2016.
9. عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنت التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء عمان، الأردن 2006.
10. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسين العصرية، 2013.
11. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسين العصرية، 2013.
12. لحداد عوض، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، 1993.
13. محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية بيروت، لبنان، 2013.
14. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017.

15. مؤيد عبد الله حامد، البيئة والاتفاقيات الدولية، دار الكتاب الجامعي للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

ثانيا: الأطروحات

16. تركماني عبد الله، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس، 2006

17. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2012، 2013

18. رياض ربيعي، موارد الطاقة والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012

19. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، سنة 2012-2013

20. شيلي إلهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

21. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

22. محمد طاهر قادري، اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006،

23. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

24. مهري شفيقة، الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة شركة إسمنت عين لكبيرة سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العموم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2012،

25. نجوى عبد الصمد، المحاسبة عن الأداء البيئي: دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الايزو 14001، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2014/2015.

26. نوال شين، تأثير الاتجاه الاستراتيجي على أداء منظمات الاعمال دراسة حالة شركة نפטال للتوزيع وتسويق المنتجات البترولية الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة /2016-2017.

27. نورة عمار، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة، 2012.

ثالثا: المجالات

28. جودي الساطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة التواصل، العدد 16، 2016.

29. عيسى قبوق، كالي محمد، السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتمنراست الجزائر، العدد 13، افريل 2017.

30. قدي عبد المجيد، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييمية، مجلة les cread du cahiers، العدد 61، 2002.

31. كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر-مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية-جامعة، وهران، 2010.

رابعا: الندوات والملتقيات

32. خبايا عبد الله، مداخلة بعنوان التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08 أفريل جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

33. شراف براهيم، التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسه، الملتقى الخامس، حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة أيام 11-12 نوفمبر 2008.

34. شلابي عمار، طيار أحسن، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008.

35. فتيحة قشور، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20-21 ماي، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر.

36. يحي وناس، الآليات الوقائية لحماية المياه من التلوث في التشريع الجزائري (مداخلة في ملتقى الماء ورهانات المستقبل)، أيام 19-21 نوفمبر 2006.

خامسا: التقارير

37. المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004/2005 الجزائر

سادسا: المواقع

38. التنمية المستدامة في الجزائر، تاريخ التصفح، 2018/04/18، متاح على [www.benhasine.over\(2018/03/23\)blog.com/article-3278016/htm](http://www.benhasine.over(2018/03/23)blog.com/article-3278016/htm)

سابعا: المراجع باللغة الفرنسية

Tatyna .p.soubbotiva, beyond economic growth, the world bank second edition ,washinton,2004

center for environment education, sustainable development an introducation, 2007